



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّـه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي
على الاستثمار الأجنبي المباشر
دراسة حالة الجزائر (1990-2015)

تحت إشراف الدكتور:

هشام لبزة

إعداد الطالبات:

❖ شيماء شارف

❖ نجبية شطي

❖ نور الهدى بلمهدي

لجنة المناقشة

رئيسا

مشرفا ومقررا

مناقشا

أستاذ محاضر - أ - بجامعة الشهيد حمّـه لخضر بالوادي

أستاذ محاضر - أ - بجامعة الشهيد حمّـه لخضر بالوادي

أستاذ مساعد - ب - بجامعة الشهيد حمّـه لخضر بالوادي

د. احمد نصير

د. هشام لبزة

أ. خالد إحميمة

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَدْ عَلِمْنَا

إهداء

أهدي هذا العمل إلي:

إلى أول وجه تفتحت عليه عيناى وكان نوره اسطع من الشمس التي تضيء الكون ، إلى اعز إنسان على وجه الأرض وهبني إياه المولى عز وجل والذي كان سندا لي طوال حياتي إلى تاج ولؤلؤة تربعا في قصر اسمه قلبي.

إلى التي كانت سر وجودي ومنبع قوتي وعطائي وجاء في رضاها لنيل العنان ، إلى التي تحمل أحق كلمة نطق بها اللسان ، ويمتاز لتضخماتها عرش الرحمان ووضعت تحت قدميها العنان لك وحدك أمي الغالية شريفة ، أمد الله في عمرك فحاجتنا إليك في كل آن .

إلى تاج راسي ، ورمز العطاء الشمعة التي تحترق لتضيء لي مكان هويتي حيثما أسير ، سعى بجهده لبلوغنا ذروة الأمان ، فلم يبخلنا بشيء حتى بلغنا العنان ، أبي أطل الله في عمرك ووفقنا لبلوغ رضاك .

إلى ورود زرعك بجواربي لننمو معاً ونعطى أريجاً مذهلاً أخواتي: أسماء وعفاف وعبد المالك وصلاح الدين وناريمان وملاك وشمعت البيت التي لا تنطفئ الكتكوتة الصغيرة: أنوار.

إلى كل الأهل والأقارب، وكل أصدقائي وأحبتي.

إلى اللواتي حملنا معي أعباء هذا البحث: نورالهدى ونجيدة وناحة صديقتي فاطمة وأختها عزيزة: أحلام.

إلى كل أصدقائي سنة الثانية ماستر اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات.

إلى كل أساتذة كلية علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير بجامعة حمه لخضر- الوادي.

إلى كل من وسقتهم ذاكرتي ولم تسعهم ذاكرتي.

خاتمتهما كلمة حب معطرة ودمعة شوق وفراق سأشتاق إليكم جميعا

شيماء
شيارف

الإهداء

باسم الله بدأت وبالعقل فكرت وباللسان عبرت وبالقلم خطت ...
اهدي ثمرة هذا العمل والى أعلى ما املك في هذه الدنيا والى من قلبيهما برحمة ربي دعاني
ووجههما ينير دربي.

والى قدوتي الأولى... إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به...

إلى من علمني الصبر والاجتهاد ... إلى من وهب نفسه لسعادتنا...

والدي الحبيب

إلى رمز العطاء و الوفاء، إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها ، إلى ينبوع العطف والحب

والحنان

أمي الغالية

إلى من بروعتهم كانت أجمل ذكرياتي... إلى الأيد الحانية التي كانت عوناً لي في حياتي...

إلى من هم بجانبني في جميع لحظات مشواري...

إخوتي وأخواتي

إلى رفيقات دربي.. إلى من شاركني فرحتي ودمعاتي إلى من عشت معهم أجمل الذكريات

صديقاتي الغاليات

والى كل من عرفني من قريب أو بعيد والى كل من ساهم في انجاز هذا البحث المتواضع ولو

بابتسامة صادقة.

نجيبة



الإهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريق العلم ووفقني لإنجاز هذا العمل وسداد الخطى في الطريق رغم كل الصعاب والصلاة والسلام على أكرم الأنام الذي بنوره اهتدينا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أرضعتني الحب والحنان.....إلى رمز الحب والعطاء إلى روعي وبلسم جروحي

إلى علمتي معنى الوفاء والشرف إلى تلك المرأة العظيمة

إلى والدتي وصديقتي وحبيبتي **جازية**

إلى من حصد الأشواك عن دربي....إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة..... إلى من انحني ظهره لأكون ما أنا عليه اليوم

إلى ذلك الرجل الكريم الذي لا توفيه الكلمات حقه

إلى رمز القوة والعطاء والدي الغالي **محمد**

إلى من تقاسمت معهم ظلمة الرحم...إلى من عياشت معه لحظات السعادة والشقاء

إلى أخواتي وإخوتي.... أحلام.... سميحة.... هشام.... سيف الإسلام... أسماء نور

إلى من أدخلت البهجة والسرور لقلوبنا إلى حفيدتنا الغالية... بلقيس...

إلى أختي التي لم تلدها أمي **رندة**

إلى تلك الأرواح التي فقدت....

إلى من وثقوا بي وساندوني وبعثوا فيا روح الإصرار والمثابرة أفراد عائلتي الكبيرة

إلى من تقاسمتا معي ثمرة هذا العمل المتواضع... شيماء ونجينة

إلى كل الأصدقاء واخص بالذكر... أحلام... فاطمة... شيماء... لطيفة

إلى كل من سقط من قلبي سهوا... وإلى كل من في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل طلاب العلم والمعرفة أينما كانوا.....

نور الهدى



الشكر والعرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة

نعود إلى أعوام قضياناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك

جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد

وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة الحياة

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

كن عالما... فإن لم تستطع فكن متعلما... فإن لم تستطع فأحب العلماء... فإن لم تستطع فلا تبغضهم

ونخص بالتقدير والشكر:

الدكتوراه: هشام لبزة

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن الحوت في البحر، والطير في السماء،

ليصلون على معلم الناس الخير"

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من وقف بجانبنا وزودنا بالمعلومات التامة لإتمام هذا البحث

وأخص بالذكر....

الدكتوراه: عبد الحميد رولامي

الأستاذ: منير عوادي

زميلنا: محمد أوصيف

زميلتنا: أحلام غزال، كلثوم فرحات

مكتبة التميز

كما نتقدم بجزيل الشكر لأولئك الذين تحملوا معنا عبئ هذا العمل المتواضع

عبد الله شطي،،،، محمد بلمهدي،،، نورالدين شارف

العنوان: أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة الحالة الجزائر للفترة 1990-2015

الملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى أثر بعض مؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015، وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد على البيانات السنوية، حيث تم اختيار الناتج المحلي الإجمالي والضريبة والإنفاق العام كمؤشرات للسياسة المالية، والتضخم وعرض النقود وسعر الفائدة كمؤشرات للسياسة النقدية، وكذلك الصادرات والواردات وسعر الصرف كمؤشرات للسياسة التجارية، إضافة إلى قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد بينت نتائج الدراسة أن نوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي علاقة خطية لوغاريتمية، وأن هناك علاقة طردية بين كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، الكتلة النقدية والصادرات. كما أثبتت الدراسة أن مؤشر الصادرات من بين أكثر المؤشرات الاقتصادية تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر. **الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر - المناخ الاستثماري - السياسة المالية - السياسة النقدية - السياسة التجارية - نموذج قياسي.


Title: The Impact Of Some Quantitative Macroeconomic indicators on foreign direct investment(FDI) Case Study Of Algeria For The Period 1990-2015.

Summary:

This study aims mainly at the effect of some macroeconomic indicators on foreign direct investment using a standard study of the situation of Algeria during the period 1990-2015 by applying the simple linear regression model to the annual data. The GDP, As indicators of fiscal policy, inflation, money supply and interest rates as indicators of monetary policy, as well as exports, imports and exchange rates as indicators of trade policy, as well as the value of foreign direct investment.

The results of the study showed that the type of relationship between FDI and quantitative macroeconomic indicators is logarithmic, and that there is a direct correlation between FDI inflows and GDP, cash mass and exports. The study also showed that the index of exports is one of the most influential economic indicators on foreign direct investment.

Keywords: FDI - Investment Climate -Fiscal policy -Monetary policy -Trade policy -Model Econometigr.



قائمة
المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر وتقدير
	الملخص
I	قائمة المحتويات
II	قائمة الجداول والأشكال
III	قائمة الرموز
IV	قائمة الملاحق
أ- هـ	المقدمة
6	الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي
8	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للسياسات الاقتصادية الكلية
30	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
35	خلاصة الفصل الأول
36	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لأثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر
38	المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة
51	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها
65	خلاصة الفصل الثاني
67	الخاتمة
72	المراجع
77	الملاحق
81	الفهرس

قائمة

الجداول و

الأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجداول	رقم الجداول
51	الارتباطات الجزئية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي.	01-02
52	نتائج تقدير نموذج العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر.	02-02
53	نتائج تقدير النموذج الأول والثاني بعد التعديل.	03-02
54	نتائج تقدير نموذج العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر.	04-02
55	نتائج تقدير النماذج بعد التعديل	05-02
56	نتائج تقدير نموذج العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر	06-02
58	نتائج تقدير النماذج بعد التعديل	07-02

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الأشكال
12	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة	01-01
40	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	01-02
40	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	02-02
41	تطور الضريبة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	03-02
42	تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	04-02
43	تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	05-02
43	تطور أسعار الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	06-02
44	تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	07-02
45	تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	08-02
46	تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	09-02
46	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	10-02



قائمة

الرموز

الرمز	الدلالة
AIC	معيار أكايك
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
DW	اختبار دربين واتسن
F	إحصائية فيشر
EX	الصادرات
G	الإنفاق العام
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
i	سعر الفائدة
IMP	الموارد
INF	التضخم
ln	لوغاريتم النيبيري
M _s	عرض النقود
n	المشاهدات
OMC	المنظمة العالمية للتجارة
OLS	طريقة المربعات الصغرى
PROB	قيمة الاحتمالية
r	معامل الارتباط
R ²	معامل التحديد
TAX	الضريبة
TCH	سعر الصرف
T-s	اختبار ستيودنت
U.N.C..T.D	تقرير الأمم المتحدة لتنمية والتجارة

قائمة

الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
77	معطيات إحصائية حول متغيرات الدراسة لفترة 1990-2015	الملحق رقم (1)
77	الإرتباطات الجزئية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي	الملحق رقم (2)
77	نتائج تقدير النموذج اثر مؤشرات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر	الملحق رقم (3)
78	نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الأول)	الملحق رقم (4)
78	نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الثاني)	الملحق رقم (5)
78	نتائج تقدير النموذج اثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر	الملحق رقم (6)
78	نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الأول)	الملحق رقم (7)
78	نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الثاني)	الملحق رقم (8)
78	نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الثالث)	الملحق رقم (9)
78	نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الرابع)	الملحق رقم (10)
79	نتائج تقدير النموذج اثر السياسة التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر	الملحق رقم (11)
79	نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الأول)	الملحق رقم (12)
79	نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الثاني)	الملحق رقم (13)

المقدمة

المقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العناصر الأساسية التي تحقق التنمية الاقتصادية، من خلال الدور والأهمية البالغة التي يلعبها في اقتصاد الدول المضيفة، حيث يعتبر من أهم مصادر التمويل لها، وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام به مما جعل الدول تتسابق من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية. والجزائر كباقي الدول العربية التي تطمح إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية فهي تعمل على جذب أكبر عدد ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونظراً إلى أن هذا الأخير يتأثر بالأوضاع الاقتصادية العالمية والمؤشرات الاقتصادية التي تدخل في إطار الاقتصاد الكلي والمؤشرات الاجتماعية والسياسية باعتبارها محددات المناخ الاستثماري فالجزائر تعمل على تحسين مناخها الاستثماري وانتهاج سياسيات اقتصادية هادفة من أجل تسيير المناخ الاستثماري وذلك من خلال التركيز على المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي (تخفيض سعر الصرف، التحكم في العرض النقدي، تخفيض معدلات التضخم، التحفيز الضريبية ورفع معدلات الفائدة). وفي هذا الصدد أردنا معرفة مجموعة المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن ستقتصر دراستنا على المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي فقط، ويرجع اقتصرنا هذا لعدة أسباب من بينها: عدم توفر المعطيات لبعض المؤشرات الاجتماعية والسياسية.

حيث يعتبر تحليل تأثير المؤشرات الاقتصادية عملاً مهماً يبرز لنا حساسية الاستثمار الأجنبي لمختلف هذه المؤشرات، حيث معظم هذه المؤشرات لها أثر كبير وملحوس نظراً لارتباط الاستثمار بالحيط الاقتصادي ارتباط وثيقاً، حيث يؤثر ويتأثر به باعتباره جزء منه. ومن خلال ما سبق سنتعرض إيجاد وتحديد أثر بعض المؤشرات التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق صياغتها في نماذج اقتصادية قياسية أي نماذج رياضية تبرز درجة تأثير وتأثر كل منها، وخاصة في عصرنا هذا وفي ظل التقدم التكنولوجي الهائل حيث ازدادت أهمية استخدام الأساليب الكمية واستعمال النماذج القياسية في دراسة مختلف الظواهر الاقتصادية سواء الكلية أو الجزئية، إذ تعمل هذه الأخيرة على تبسيط الواقع وتسمح بالحصول على نتائج تفضي إلى تفسير مختلف المتغيرات محل الدراسة.

أ- الإشكالية:

بناءً على ما تم ذكره وإبراز انعكاسات بين بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا أن نطرح إشكالية دراستنا والتمثلة فيما يلي:

- كيف يمكن قياس أثر بعض مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

المقدمة

ويمكن إبراز إشكالية الدراسة بشكل أكثر تفصيلاً من خلال إثارة جملة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- 1- ما العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر؟
- 2- ما هو أثر مؤشرات السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- 3- ما الانعكاس الذي تتركه مؤشرات السياسة التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- 4- كيف يمكن صياغة وبناء نموذج قياسي يحدد أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي؟
- 5- ما هو المؤشر أكثر تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر؟

ب- فرضيات البحث:

ويهدف الإجابة على إشكالية الدراسة واستناداً إلى تساؤلاتها يمكن صياغة الفرضيات التالية واختبارها واستخلاص النتائج والتوصيات من خلالها:

- 1- يؤثر الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي إيجابياً على الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب لها تأثير سلبي عليه؛
- 2- يؤثر التضخم وعرض النقود وسعر الفائدة سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- 3- يؤثر سعر الصرف إيجابياً على الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الصادرات والواردات يؤثران سلباً عليه؛
- 4- يمكن صياغة نموذج قياسي عن طريق الملاحظة البيانية وتطورها عبر الزمن، كذلك علاقة تلك المتغيرات مع متغيرة أخرى، كما أن معامل الارتباط يحدد لنا نوع العلاقة وشدتها لنستخلص في الأخير إلى نموذج قياسي سواء كان خطي أو غير خطي يفسر أن لنا أثر هذه المؤشرات الكمية على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 5- المؤشر الأكثر تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

ج- أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات منها الربط بين فروع الاقتصاد (اقتصاد الكلي، واقتصاد القياسي)، وكذلك نظراً للتنافس الكبير الذي ظهر في الوقت الراهن في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعرفة موقع الجزائر منه، ونظراً لحاجة صنّاع القرار الاقتصادي والمختصين من الاقتصاديين من ذوي العلاقة بموضوع الاستثمارات في الجزائر لمعرفة أكثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا حدثت هذه الدراسة المتمثلة في محاولة الرؤيا الإستشرافية لأثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المقدمة

د- أهداف الدراسة وأهميتها:

تكمن أهداف الدراسة وأهميتها فيما يلي:

أولاً: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تقديم إطار نظري حول محددات ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، ومفاهيم حول بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي؛
- تحليل وقياس أثر المؤشرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الوصول إلى نموذج اقتصاد قياسي يعبر عن المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- أبرز تأثير المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي اختيار مدى صحة الفرضية التي قامت بها الدراسة.

ثانياً: أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من النقاط الأساسية التالية:

- أهمية الاستثمار الأجنبي في دفع عجلة النمو الاقتصادي؛
- بيان آثار بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- معرفة المؤشرات الكمية أكثر تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر.

هـ- حدود الدراسة

تتكون حدود الدراسة من:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني، وعلى المستوى الكلي؛
- الإطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى خمسة وعشرون عاماً (1990-2015) نظراً لارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر في فترة التسعينات وخاصة في بداية الألفية الثالثة وصدور قوانين الاستثمار الفعلية خلال هذه الفترة.

و- منهج البحث والأدوات المستخدمة

لمحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لسرد مختلف التعريفات والمفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي، وأثر هذه الأخيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك وصف متغيرات الدراسة خلال الفترة

المقدمة

المذكورة، وفي منهج التحليل الكمي سيتم استخدام هلمتقدير نموذج لاختبار العلاقة موضع البحث قياسياً، وذلك عن طريق تطبيق نموذجياً الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وتطبيق برنامج EViews6.

ز- مرجعية الدراسة:

أثناء القيام بإنجاز هذا البحث تم الاعتماد أساساً على المراجع التالية:

- اعتماد على المراجع من كتب، مذكرات، المجالات، تقارير سواء كانت هذه المراجع باللغة العربية أو باللغة الأجنبية؛

- الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة وبياناتها التي يتعذر إيجادها في المكتبات، وكذا الاستعانة على المواقع الحكومية منها: بنك الجزائر، ديوان الوطني للإحصاء، بنك الدولي، تقارير هيئة الأمم المتحدة للاستثمار وتقارير هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

- مقابلة الأساتذة المختصين في هذا المجال.

ح- صعوبات البحث:

إن الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث تتمثل فيما يلي:

- عدم إيجاد أثر الواردات على الاستثمار المباشر بشكل تلقائي ومباشر في الجانب النظري؛

- وجود اختلاف وتضارب في الإحصائيات من مصدر إلى آخر، وكذلك عدم حصول عليها في شكل سلسلة زمنية، مما حتم علينا اللجوء إلى أكثر من مصدر من أجل إتمام السلسلة الزمنية محل الدراسة؛

- عدم تماثل بعض الحقائق الواقعية مع التحليل النظري، مما صعب عملية التفسير والتحليل؛

- إشكالية كيفية تقدير نموذج كلي نظراً لكثرة متغيرات المستقلة مقارنة بعدد العينة.

ط- هيكل البحث:

للخوض في الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها، سوف يتم تقسيم مراحل هذه الدراسة إلى فصلين كانت كما يلي:

الفصل الأول: والذي كان معنوناً بعموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي، وتناولنا في المبحث الأول مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي من خلال سرد جملة من التعاريف والمفاهيم المرتبطة به وكذا أثر المؤشرات الكمية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم التطرق في المبحث الثاني للدراسات السابقة في هذا الميدان.

المقدمة

أما الفصل الثاني: الخاص بالدراسة الميدانية إذ تم في المبحث الأول تطرق إلى الطريقة والأدوات من خلال عرض وتحليل لمتغيرات الدراسة، وكذا سرد تعريف للنموذج المستخدم في الدراسة، وبعدها مراحل تطور هذه المتغيرات في الجزائر، أما المبحث الثاني الذي جاء تحت عنوان النتائج والمناقشة حيث تم تناول نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد والانحدار الخطي البسيط المستخدمان في الدراسة ومن ثم مناقشتها للخروج بالنتائج.

الفصل الأول :

عموميات حول الاستثمار الأجنبي
المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد
الكلي

تمهيد:

تحتاج التنمية الاقتصادية في أي دولة، خاصة النامية منها إلى رؤوس أموال ضخمة لبعثها وهذا لا يتوفر إلا عن طريق حركة رؤوس الأموال الدولية (التمويل الدولي) من خارج الحدود والتي تتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يعتبر هذا الأخير أحد أهم أشكال التمويل، ومن أجل الحصول على هذا الشكل من التمويل لا بد من توفر العديد من الشروط وتوفير المناخ المناسب لاستقطابه بشكل كبير، حيث تلعب السياسة المالية من خلال الناتج المحلي الإجمالي، الضرائب، والإنفاق العام، والسياسة النقدية من خلال التضخم، سعر الفائدة وعرض النقود، والسياسة التجارية من خلال الصادرات والواردات، وسعر الصرف، دوراً محورياً في تكوين المناخ الاستثماري والتأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبعدها سيتم التطرق إلى الدراسات السابقة التي كان لها السبق في الطرح لموضوع الأثر القياسي للمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض أهم النتائج التي توصلت لها وتقييم هذه الدراسات ثم التأكيد على ما تتميز به دراستنا عن الدراسات السابقة، فكان تقسيم الفصل كالتالي:

❖ المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للسياسات الاقتصادية الكلية.

❖ المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للسياسات الاقتصادية الكلية

يتلقى الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماماً وتفضيلاً من طرف الدول المضيفة، التي تجد فيه منافع ومكاسب مرتبطة بعملية التنمية الاقتصادية، فنجدته يتأثر ويؤثر في المؤشرات الاقتصادية (المؤشرات الكمية لسياسات الاقتصادية الكلية) التي تعتبر من محددات المناخ الاستثماري، من خلال مايلي سنشير إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وماهي المحددات التي يقوم عليها والمناخ الاستثماري، ثم إلى بعض المؤشرات الكمية لسياسات الاقتصادية الكلية وأخيراً إلى العلاقة بين هذه الأخيرة والاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية لسياسات الاقتصادية الكلية

لقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب اهتماما الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به في السنوات الأخيرة نظراً للإمكانيات التي وفرها، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في شتى الميادين، وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الكمية لسياسات الاقتصادية.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر يجدر بنا التعرّيج على الاستثمار بشكل عام نظراً لكونه يمثل الأداة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، ثم نتناول فيما بعد تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: مفهوم الاستثمار:

إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمرتها الشيء ماتولد عنه وثمرتها الرجل ماله أي أحسن القيام به وتمامه.¹

كما يقصد بالاستثمار في معناه الاقتصادي، توظيف الأموال في المشاريع الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، بهدف تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تحديد وتعويض الرأسمال القديم.²

ثانياً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت الآراء حول تعريف محدد للاستثمار الأجنبي المباشر، فتعددت التعاريف واختلفت ومن بين هذه التعاريف نجد:

¹ محمد أحمد سويلم، الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال العقارات -دراسة مقارنة بين القانون والفقهاء الإسلامي-، ط1، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2009، ص: 23.

² قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط:2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 17.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه تلك المشروعات التي تقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة.¹

وتعرفه المنظمة العالمية للتجارة (OMC) بأنه "عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها".²

كما عرف في تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U.N.C.T.D) "على أنه استثمار يفرض وجود علاقة استثمارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين والأجانب، وقد يسعى هؤلاء المستثمرين عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في المشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف تعود ملكيتها بالكامل لهم، ومن يشاركون في هذه الملكية وطنيون أو أجانب".³

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص: الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني.⁴

ثالثاً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني

إن أهميته في تزايد مستمر نظراً للمنافع التي يقدمها، والتي يمكن إيجاز بعضها منها فيما يلي:⁵

- 1- زيادة الرأسمال الاجتماعي في الدول النامية؛
- 2- تخفيض التكلفة بالنسبة للمضاعفات المحلية عن طريق توفير بعض عناصر الإنتاج التي كانت غير متوفرة؛
- 3- إن استقدام المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية يؤدي إلى نطاق توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة إما المنتجات المحلية؛
- 4- ظهور أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين حيث يستخدمون الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية؛
- 5- الاستثمارات تؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفاع أجورهم الحقيقية وزيادة قدراتهم الإنتاجية وهذا بتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية.

¹ حامد عبد المجيد دران، السياسات المالية، ط1، دار الصفاء، الإسكندرية، مصر، 1984، ص: 211.

² عبد الرحمن تومي، آفاق وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص: 41.

³ UNCTAD، world Investment Report 1999: **Foreign Direct Investment and the challenge of Development**، Geneva and New York، 1999، p: 465.

⁴ عبد السلام أبو فحف، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989، ص: 13.

⁵ عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-واقع وآفاق-، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف منبر العولة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسينية بن بوعلي بالشف، يومي 17-18، 2006، ص: 253.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيضة

هناك ثلاث محددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيضة وتمثل في:

1- التسهيلات لتسيير وإدارة أعمال المستثمرين: والتي ترتبط بحوافز الاستثمار وخدمات ما بعد الاستثمار والكفاءة الإدارية والنواحي الاجتماعية والتقريب الذاتي.¹ كما تشمل التدابير التي تأخذها الدولة المضيضة لتسهيل

عمل المستثمرين إعطاء الحوافز المناسبة وخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار والحد من الفساد المالي والإداري.²

2- إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر: والتي يكون لها أثر مباشر في الاستثمارات في البلد المضيف كالاستقرار السياسي، حيث أنه كلما كان المناخ السياسي للبلد مستقر وغير خاضع للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية وساعدها على زيادة استثماراتها.³

كما أن القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل الشركات متعددة الجنسية التي تنظم العلاقة بين أطراف البنية الاقتصادية، وتكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية وتجنب فرض ضرائب مزدوجة كلها عوامل تساعد على جذب المستثمر الأجنبي، كما يلاحظ أن هذه القوانين مهما بلغت من التطور والشمولية فإنها غير كافية في بعض الأحيان لتشجيع المستثمر الأجنبي. فالبيئة المحيطة بالبلد المضيف قد تحدث تغييرات على الاستثمارات لا يمكن السيطرة عليها، لذا تسعى الشركات الأجنبية إلى الدخول في اتفاقيات دولية ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.⁴

3- المحددات الاقتصادية: يعد حجم السوق وإمكانية الوصول إليه من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطنين، ويعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه، فالبلد الذي يكون معدل نموه الاقتصادي مرتفع يتلائم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق الأرباح وإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية.⁵

¹Ali T.Sadik, Ali A. Bolbol, **Mobilizing International capital for Arab Economic Development: with Special Reference to the Role and Determinants of FDI**, Arab Economic Journal, No (26), Vol (10), winter 2001, P19.

²UNCTAD, world Investment Report 1998: **Trends and Determinants**, U.N. New York and Geneva, 1998, P 184.

³حسين علي خربوش وآخرون، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، دار زهران، عمان، الأردن، 1999، ص 186.

⁴رشيد حمد العنزي، **قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار**، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 24-25 نوفمبر، 1997، ص 252.

⁵Faical Ahmed, Rabah Arezki and Norbert Funke, **The Composition of capital flow: Issouth Africa Different**, IMF, wp05-40, March 2005, P8.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

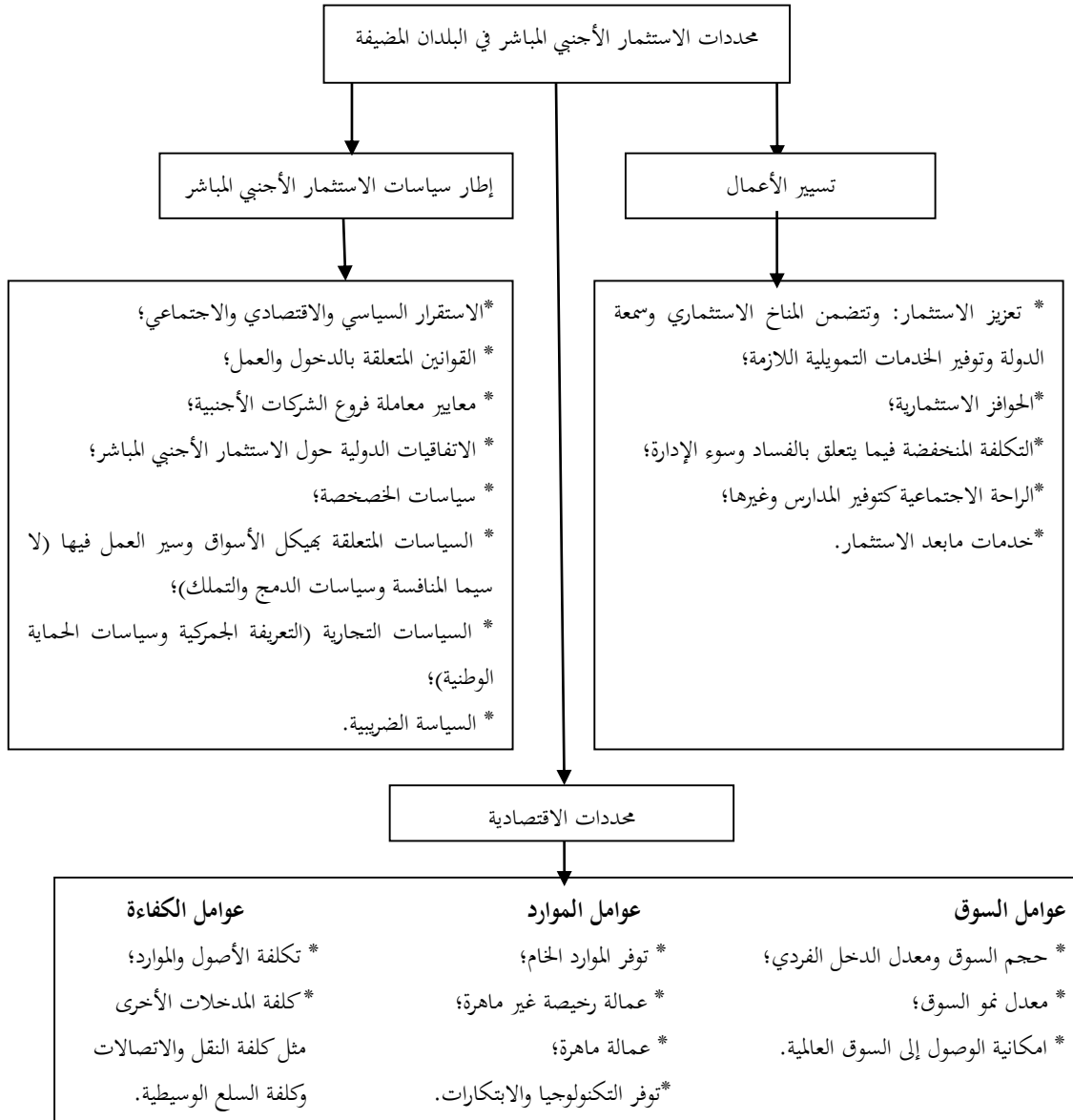
كما أن توفر المواد الأولية بأنواعها المختلفة وإمكانية استغلالها وإدخالها في عمليات تصنيعية مختلفة هو العامل الأساسي في تدفق رأس المال الأجنبي إلى البلدان النامية. وكان لاهتمام بعض الشركات متعددة الجنسيات بالأجور ومستوياتها المنخفضة في البلدان النامية دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يؤكد وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأجر المنخفض، كما أن المستثمرون ينظرون أيضا إلى مستوى تعليم ومهارة العمال في تلك البلدان، لأنه من السهل تدريب العمال ذوي المستوى التعليمي الجيد وإيصالهم إلى أعلى مستوى إنتاجي في مدة أقل من العمال ذوي المستوى التعليمي المنخفض.

وما يتعلق بالكفاءة هي أن تسعى الاستثمارات إلى تخفيض كلف عملياتها الإنتاجية وزيادة الإنتاجية وزيادة مستوى الأرباح وذلك باستخدام أساليب تكنولوجية متقدمة والاستفادة من الابتكارات العملية الحديثة.¹ ويمكن تلخيص ماسبق ذكره في الشكل الآتي:

¹ جون د. سولفيان، جين روجرز، الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، طبعة منقحة، 2004، ص: 26.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

الشكل رقم (01-01): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة.¹



Source: UNCTAD, world Investment Report 1998: **Trends and Determinants**, U.N, New York and Geneva, 1998, P 184.

¹UNCTAD, world Investment Report 1998: Trends and Determinants, Op-cit, P: 184.

الفرع الثالث: المناخ الاستثماري

إن الاستثمارات لا تنتقل من بلدها الأصلي إلى البلد المضيف، إلا إذا توفرت لها البيئة الاستثمارية الملائمة والتي تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، لتحقيق الزيادة والنمو، وعليه فإن المناخ الاستثماري هو الذي يؤثر بشكل كبير في حركة الاستثمارات الأجنبية وانتقال رؤوس الأموال.¹

سنتطرق إلى تحديد معالم المناخ الاستثماري المحفز للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: المناخ السياسي

نقصد به تلك العوامل ذات البعد السياسي التي تشكل في مجملها محيطاً محفزاً ومشجعاً للاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم هذه العوامل نذكر ما يلي:²

- 1- **الاستقرار السياسي والأمني:** عموماً يقود إلى ازدهار النشاط الاقتصادي، ويعتبر هذا الاستقرار المفضل لدى الشركات الأجنبية، حيث يصبح التخطيط سهلاً، و تنفيذ الخطط ميسوراً.
- 2- **درجة قدرة الدولة:** يظهر من ناحيتين واحدة إيجابية وأخرى سلبية:
 - قدرة موظفي الحكومة وكفاءتهم في إدارة الأمور الفنية والتقنية المعتمدة؛
 - بالدولة التي يعتقد أنها تؤدي وظائفها الأساسية على نحو ضعيف، بمؤسسات ضعيفة، فقد نخفق في ضمان القانون والنظام العام وحماية الملكية وتطبيق الإجراءات والسياسات بطريقة جيدة، مثل هذه الدول لا توحى بالثقة، ويعاني الاستثمار فيها من جراء ذلك سواء كان محلياً أو أجنبياً.

ثانياً: المناخ الاقتصادي

يمثل الركيزة الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه ذو علاقة مباشرة به، ويكمن المناخ الاقتصادي في:

- 1- **مستوى النمو الاقتصادي:** وذلك من خلال:
 - معدل النمو الكلي في القطاعات المختلفة؛
 - بمعدل التغير في الإنتاجية قطاعياً لكل من العمل والأرض ورأس المال؛
 - نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (بترو، غاز ومعادن) والقطاعات ذات الحساسية للعوامل الخارجية (السياحة والمجرة الخارجية) في إحداث النمو في الإنتاج الإجمالي المحلي؛
 - نسبة مساهمة الأنشطة الخدمانية في الناتج الإجمالي المحلي.

¹ بجاوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية - حالة الجزائر -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 72.

² نفس المرجع، ص: 72-73.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

2- مستوى الاستقرار الاقتصادي: ونقصد به الاستقرار الداخلي مقاساً بمعدل التضخم ومعدلات البطالة، وعجز

الميزانية، والاستقرار الخارجي مقاساً بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

3- هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية: حيث يتم النظر إليه من خلال الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي

وأيضاً النفقات والإيرادات الكلية، البطالة، التضخم، الناتج الإجمالي وغيرها، كلما كانت نسب هذه المؤشرات

حسنة كلما أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وكلما كانت سيئة أدت إلى نفور الاستثمار الأجنبي

المباشر.

ثالثاً: المناخ الاجتماعي

يتمثل في مجموعة من العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي كالتالي:¹

1- درجة تماسك الجهة الاجتماعية: لتحقيق الاستقرار وتنمية الجهة الاجتماعية يتطلب على الدولة منح أولوية

للقواعد الاجتماعية الأساسية، وعليه يمكن للسياسات العامة ضمان تقاسم ثمار النمو والمشاركة في الحد من الفقر

المدقع و عدم المساواة.

2- العناصر الديموغرافية: وهي التي تصف السكان في كل بلد بخصائص معينة لها أثر كبير على الأسواق

والممارسة في كل بلد، وأهم هذه العناصر ممثلة في النمو السكاني، حجم الأسرة، المستوى التعليمي.

3- العناصر السلوكية: هناك قواعد سلوك في كل مجتمع تقوم على أساس القيم والمعتقدات والنظرة العامة للأشياء

وهي التي تمثل ثقافة المجتمع، حيث أنها تختلف من بلد لآخر. وتدخل تحت هذا العنصر مجموعة من المؤشرات

هي:

- نسبة تمثيل الفئات الفقيرة والجماعات المختلفة في المجالس النيابية؛

- عدد الإضرابات والاعتصامات والتظاهرات الاحتجاجية والسخط الاجتماعي؛

- نسبة السكان المشاركين في برامج التأمين ضد المرض، العجز والشيوخوخة.

رابعاً: المناخ القانوني

ويندرج تحته مجموعة من الضوابط، التي غالباً ما تكون منظمة للعلاقات القانونية بين طرفي الاستثمار الأجنبي وهي

كما يلي:²

¹ يجاوي سمير، نفس المرجع السابق، ص: 74.

² نفس المرجع، ص: 75.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

1- الاتفاقيات الثنائية: التي تنظم العلاقات بين بلدين، وهي تتعلق عادة بحق مواطني كل دولة في السفر والتجارة والاستثمار في الدولة الأخرى، والاتفاقية تؤمن عدم التفرقة المتبادلة. وعموماً تتضمن الاتفاقيات الثنائية المرتبطة بترقية وحماية الاستثمار الأحكام التي تخص: قبول الاستثمارات والمستثمرين، الخطوط العريضة للمعاملة القابلة للتطبيق، الحماية من المصادرة والتعويض عن الخسائر، تحويل الأرباح وإعادة رأس المال إلى الوطن وتسوية المنازعات.

2- الاتفاقيات الدولية أو الاتفاقيات الإقليمية: التي يشارك فيها عدة دول، ابتداءً من اتفاقيات التكامل الاقتصادي، كمجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية المشتركة، وهذه الاتفاقيات تختلف في شموليتها والجوانب التي تغطيها، اعتماداً على مرحلة التكامل هناك اتفاقية مهمة وهي الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، وبعدها المنظمة العالمية للتجارة وصولاً إلى اتفاقيات التكامل الكلي ومثال ذلك الاتحاد الأوروبي، وتكون هذه الاتفاقيات في القطاعات ذات التكلفة العالية والتكنولوجيا المتطورة.

3- حل النزاعات: في حالة نزاع طرفين من بلدين مختلفين فكل طرف يفضل تطبيق قانون بلده، وعادة تذكر الاتفاقية الاستثمارية أي قانون يسرى في حالة نشوب نزاع بين لطرفين غالباً ما يكون فرد أو مؤسسة من بلد محلي ضد بلد أجنبي.

4- الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن الاستثمار: وتبرم هذه الاتفاقية بين أطراف متعددة لحماية وتشجيع الاستثمار، تتضمن قواعد موضوعية ملزمة بشأن الاستثمار، ولقد استنتج أنه عند سن مجموعة شاملة ومتنافسة من القواعد الدولية تكون ملزمة من شأنه أن يزيل التعقيد الناشئ عن الاتفاقيات الثنائية والإقليمية الخاصة بالاستثمار ويساهم في خلق المناخ الاستثماري الذي ترغب فيه الدول والذي يخدم التنمية الاقتصادية.

الفرع الرابع: المؤشرات الكمية لسياسات الاقتصادية الكلية

تعرف السياسة الاقتصادية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة.¹ كما أنه لسياسات الاقتصادية عدة أدوات وتمثل في السياسة المالية، النقدية والتجارية، وستتطرق إلى كل واحدة منهم على حدة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي -تحليل كمي-، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص: 5.

أولاً: السياسة المالية

1- تعريف السياسة المالية: يقصد بالسياسة المالية تلك الإجراءات التي تهدف إلى تغيير مستوى هيكل كل من الإنفاق العام أو الإيرادات العامة أو كليهما.¹

2- أهداف السياسة المالية: لسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة، وتتمثل في ما يلي:²

1-2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش، فتضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية.

2-2- التوازن المالي: يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن.

2-3- التوازن العام: التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.

ولكي تحقق السياسة المالية أهدافها السابقة تعتمد على حزمة من الأدوات والتي تتمثل في: الإيرادات العامة، الإنفاق العام والموازنة العامة.*

¹ وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي-النظرية والتطبيق-، ط 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص: 20.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية-تحليل جزئي وكلي-، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997، ص: 241-242.

* لتتحقق السياسة المالية أهدافها المنشودة تعتمد على الأدوات التالية:

- **النفقات العامة:** وترجع أهميتها لكونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به، فهي تعكس كافة الأنشطة العامة وتبين برنامج الحكومة في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة، وتعرف النفقات العامة بأنها مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات المجتمع.

- **الإيرادات العامة:** فقلد صاحب تطور الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة نفقاتها العامة تطوير حجم وأنواع الإيرادات وأنواع الإيرادات العامة للدولة وتعدد أغراضها، وكذا زيادة الأهمية النسبية لبعض هذه الإيرادات، وتعرف الإيرادات العامة بأنها مجموعة من الأموال التي تحصل عليها الحكومة بصفتها السيادية، أو من أنشطتها وأعمالها الخاصة بما من أجل تغطية الإنفاق العام خلال مدة معينة، بغرض تحقيق أهداف الدولة العامة.

- **الموازنة العامة:** وهي وثيقة تقرر نفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مدنية، كما تقوم بتلخيص مختلف النفقات العامة لتنفيذ البرامج الحكومية، والإيرادات المتوقعة تحصيلها، وللمزيد من التوضيح أنظر إلى: أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2014، ص: 108، 111.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

3- المؤشرات الكمية لسياسة المالية: من بين مؤشرات السياسة المالية نجد:

3-1- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

3-1-1- تعريف الناتج المحلي الإجمالي: يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه: "مجموعة القيمة النقدية

(السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة".¹

كما عرف أيضاً على أنه: "يمثل قيمة جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الأجانب".²

3-1-2- أهمية الناتج المحلي الإجمالي: تكمن أهمية الناتج المحلي في مايلي:³

أ- الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالباً سنة؛

ب- الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي؛

ج- الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية؛

د- تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات.

3-2- الضريبة

3-2-1- تعريف الضريبة: لقد تعددت التعاريف حول الضريبة نذكر منها:

عرفت الضريبة على أنها: "اقتطاع نقدي إجباري بدون مقابل تفرضه الدولة بواسطة هيئاتها المختصة (الإدارة الجبائية) على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بمقتضى التدابير التشريعية والتنظيمية".⁴

كما عرفت أيضاً أنها: "اقتطاع جبيري يقوم به السلطة العامة على أموال الأفراد قصد توزيع ثقل الأعباء العامة فيما بينهم بإنصاف".⁵

مما سبق يمكن استنتاج أن الضريبة هي: اقتطاع نقدي يدفعها الفرد جبراً دون مقابل، بغرض تحقيق أهداف.

3-2-2- أنواع الضريبة: هناك أنواع عديدة للضرائب وسنقتصر على تعريف الضرائب المباشرة وغير المباشرة نظراً

لأهميتها.

¹ نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط: 1، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 170.

² خالد واصف، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط: 7، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص: 107.

³ مهدي السلطان، أحمد بن بكر البكر، دراسة وصفية لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، العدد 3/16، فبراير 2016، ص: 6-7.

⁴ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العثماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، القاهرة، 2006، ص: 03.

⁵ عمر بجاوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة، الجزائر، 2003، ص: 90.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

أ- الضرائب المباشرة: هي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة، ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر بأي حال، مثل ضريبة الدخل الإجمالي، وضريبة على أرباح الشركات.¹

ب- الضرائب غير المباشرة: وهي عكس الضريبة المباشرة، أي أن المكلف يستطيع نقل عبئها إلى شخص، مثل الرسم على القيمة المضافة (TVA) حيث يتحملها المستهلك الأخير.²

3-3- الإنفاق العام

3-3-1- تعريف الإنفاق العام: هناك العديد من التعريفات للإنفاق العام من بينها:

عرف على أنه: "مبالغ نقدية يقوم القطاع الحكومي بإنفاقها من أجل تحقيق المصلحة العامة، أو أنها مبالغ من المال تخرج من الخزينة لاعتبارها جهة عامة بغرض إشباع الحاجات العامة لتحقيق منفعة عامة لأفراد المجتمع".³

3-3-2- تقسيمات الإنفاق العام: لقد تعددت تقسيماته، ومن بين هذه التقسيمات نجد مايلي:

أ- النفقات الحقيقية أو الفعلية: ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، ويؤدي هذا النوع من الإنفاق إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني، هذا ويفرق في نطاق النفقات الحقيقية بين الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري.⁴

ب- النفقات التحويلية: ويقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، بل تحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، وتنقسم النفقات التحويلية إلى: نفقات تحويلية اجتماعية، ونفقات تحويلية.

ج- النفقة الحكومية الاقتصادية: وهي تشمل النفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها وذلك من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص من أجل زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة بزيادة الموارد وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وذلك بتشجيع وتحفيز الاستثمارات وزيادة كفاءتها.⁵

¹ محمد عباس محززي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2003، ص: 62

² حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري - تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 22.

³ حسام علي دواد، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط: 1، دار الميسرة، عمان 2014، ص: 141.

⁴ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص: 66.

⁵ دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص: 138.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

ثانيا: السياسة النقدية

1- تعريف السياسة النقدية: لقد عرفت السياسة النقدية على أنها: " مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهمة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد".¹

2- أهداف السياسة النقدية: من أهداف السياسة النقدية مايلي:²

- تحقيق الاستقرار نقدي واقتصادي من خلال مواجهة التغير في المستوى العام للأسعار الذي يؤثر على العملة الوطنية؛

- محاولة تحقيق تنمية اقتصادية على مستوى كل القطاعات الاقتصادية مما ينعكس على زيادة حجم كل من الدخل القومي ونمو الناتج المحلي؛

- محاولة تسريع عملية التنمية من خلال برامج اقتصادية تنموية خاصة؛

- المساهمة في تطوير المؤسسات المالية بجميع أنواعها وذلك للمساهمة في خدمة وتطوير الاقتصاد الوطني.

وحتى تستطيع السياسة النقدية تحقيق هذه الأهداف تعتمد على جملة من الأدوات والتي تتمثل في الأدوات الكمية، والأدوات الكيفية.*

3- المؤشرات الكمية لسياسة النقدية: يوجد مجموعة من المؤشرات لسياسة النقدية من بينها:

3-1- التضخم: لقد تعددت التعاريف حول مفهوم التضخم نذكر منها:

التضخم هو: "الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار عبر فترة زمنية معينة".³

كما يعرف على أنه: "هو حالة عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيه الأسعار إلى الارتفاع بصورة متواصلة".⁴

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 112.

² ميل الزيدانيين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي - منظور العملي -، دار وائل للطباعة والنشرالأردن، 1999، ص: 89.

* - الأدوات المباشرة: تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الإئتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا.

- الأدوات غير المباشرة: وتتمثل في تلك الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الإئتمان والسيولة لدى البنوك. وللمزيد من التوضيح أنظر إلى: محمد لجسن علاوي، كريم بورشة، أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية - للفترة (1990-2012)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 09، ديسمبر 2015، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ص: 35.

³ مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط: 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 187.

⁴ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية والدولية، الأردن، 2002، ص: 312.

3-2- عرض النقود:

3-2-1- تعريف العرض النقدي: يعرف العرض النقدي أو كما يسمى أيضا بالكتلة النقدية بأنه: "وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة.

ويعرف أيضا بأنه: "كمية النقود أو مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص (المجتمع) خلال فترة زمنية معينة".¹

3-2-2- مقاييس العرض النقدي (أقسام عرض النقود): نظراً لتطور أشكال النقود بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي أدى ذلك إلى إبراز عدة مفاهيم للعرض النقدي، أو كما يسميه بعض الاقتصاديين بمقاييس العرض النقدي وهي:²

أ- المفهوم بالمعنى الضيق للعرض النقدي (M1): تعرف (M1) بأنها مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة والتي تشمل على العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي زائد الودائع الجارية (تحت الطلب).
ب- المفهوم بالمعنى الواسع للعرض النقدي (M2): يعتبر (M2) تعريفاً أوسع للعرض النقدي والذي يتكون من (العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية) إضافة إلى أشباه النقود (الودائع لأجل) أي أن:

$$M2 = M1 + \text{الودائع لأجل} \dots\dots\dots (01-01)$$

ج- المفهوم بالمعنى الواسع للعرض النقدي (M3): وهو توسيع في تعريف عرض النقود خصوصاً في الدول المتقدمة نتيجة تقدم العادات المصرفية ووعي الأفراد بذلك، وعليه فإن:

$$M3 = M2 + \text{الودائع الادخارية لدى مصارف الادخار (خارج البنوك التجارية)} \dots\dots\dots (02-01).$$

3-3- سعر الفائدة

3-3-1- تعريف سعر الفائدة: تعرف الفائدة في المحيط المصرفي كما يلي:

يعرف سعر الفائدة على أنه: "أجرة المال المقترض، أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر، ويقال أيضاً أن سعر الفائدة هو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيول".

¹عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990، ص: 106.

²علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2003)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد7، ديسمبر 2014، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص: 23.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

كما يقصد بسعر الفائدة أيضا: "المبلغ الذي يدفعه المقترض إلى المقرض لقاء قيام هذا الأخير بإقراضه مبلغا من النقود لفترة زمنية محددة، وهذا المبلغ ينسب إلى أصل مبلغ القرض بنسبة مئوية معينة، بعبارة أخرى هي ثمن أو مقابل استخدام النقود".¹

3-2-3- تصنيفات سعر الفائدة: يمكن تصنيف سعر الفائدة إلى عدة تصنيفات مختلفة وفقا لأسس مختلفة فمثلاً تقسم أسعار الفائدة، حسب طول أجل الدين الذي يستحق عليه الفائدة إلى:

أ- معدل الفائدة قصيرة الأجل: وهو ذلك المعدل الذي يسري على الديون القصيرة الأجل مثل القروض قصيرة الأجل وأوراق الديون قصيرة الأجل كالسندات قصيرة الأجل؛

ب- معدل الفائدة الطويل الأجل: ويسري على الديون الطويلة الأجل مثل القروض طويلة الأجل كالسندات طويلة الأجل، وعادة ما تكون معدلات الفائدة طويلة الأجل أعلى من معدلات الفائدة قصيرة الأجل إلا في حالات استثنائية تحدث في الركود الاقتصادي حيث تسود توقعات المستثمرين بانخفاض معدلات الفائدة في المستقبل لذا تصبح معدلات الفائدة قصيرة الأجل أعلى من معدلات طويلة الأجل.²

ثالثا: السياسة التجارية

1- مفهوم السياسة التجارية: تعرف السياسة التجارية على أنها: "مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعزيز الفائدة وكذا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة".³

2- أهداف السياسة التجارية: لسياسة التجارية أهداف كثيرة أهمها: تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، إعادة توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وأخيراً الحد من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

¹ بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 45.

² عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف في الأسواق المالية، ط1، دون دار نشر، الأردن، 2004، ص: 298.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي - تحليل كمي -، نفس المرجع السابق، ص: 124.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف تعتمد على حزمة من الأدوات والتي تتمثل في كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة مثل: الرقابة على الصرف، اتفاقيات التجارة والدفع، الإعانات، نظام الحصص، ترخيص الاستيراد والرسوم الجمركية.¹

3- المؤشرات الكمية لسياسة التجارة: من بين مؤشرات السياسة التجارية ما يلي:

3-1- الصادرات

3-1-1- تعريف الصادرات: تعرف الصادرات على أنها: "ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى

العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءاً من الطلب على الناتج الوطني".²

3-1-2- أنواع الصادرات: تميز بين نوعين من عملية التصدير وهي:

أ- التصدير المباشر: هذه الطريقة تخص عادة المؤسسات التي لديها طلب مستمر من زبائنها الأجانب فتفضل هذه المؤسسات التكفل المباشر بهذه الطلبات عوض المرور عبر الوسطاء، وتتميز بأنها تتطلب أكثر استثمارات ومخاطر، وأرباحاً أكبر في حالة الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة.³

ب- التصدير غير المباشر: يحقق ميزتين أساسيتين عند الدخول لأسواق الخارجية، الميزة الأولى أنها تقلص التكاليف المترتبة على الاستثمار لكون الشركة ليست بحاجة إلى إيجاد وتطوير قسم للتصدير وإيجاد قوة بيعه للعمل فيه، وتحمل التكاليف الإضافية مقابل ذلك، أما الميزة الثانية تتمثل في تقليل المخاطر لأدنى حد ممكن لكون هؤلاء الوسطاء الذين ينوبون عن الشركة في التصدير لهم والإمام والمعرفة الكافية عن الأسواق الخارجية وبهذا تكون الأخطاء المحتملة بالعمل قليلة جداً.⁴

3-2- الواردات

3-2-1- تعريف الواردات: عرفت على أنها: "الجزء من الناتج الوطني للدولة الأخرى والذي يتم استعماله في

حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع".⁵

¹ دروسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 47.

² عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 130.

³ غول فرحات، التسويق الدولي - مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية-، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 191.

⁴ ثامر البكري، التسويق - أسس ومفاهيم معاصرة -، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 280.

⁵ برايس خليفة، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال فترة (1970-2010)، رسالة ماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص: 37.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

3-2-2-2- أنوع الواردات: هناك عدة أنواع مختلفة للواردات حسب الجهة المستوردة، والجهة استيراد من الخارج نذكر بعض منها:¹

- أ- **الاستيراد للإيجار:** وهو كل ما يستورده الشخص والمقيد بسجل المستوردين وفق الأحكام القانون.
- ب- **الاستيراد للإنتاج السلي والخدمي:** وهو كل ما تستورده المشروعات الإنتاجية لبيعه بعد تغيير حالته، وما تستورده المشروعات الخدمية بما يحقق تأدية الخدمة فيما تقوم به أو يوكل إليها من أعمال ويشمل ذلك مستلزمات الإنتاج أو التشغيل أو أداء الخدمة بما في ذلك الخامات والمواد الأولية والسلع الوسيطة وغيرها من الأجزاء.
- ج- **الاستيراد للاستخدام الخاص:** وهو كل ما يتعلق بكل ما يستورد لغير الاتجار أو الإنتاج من أصول رأسمالية وقطع غيار ومواد الدعاية والإعلان وغيرها لاستخدامها على نحو تتحقق به منفعة لنشاط المستورد وليس لشخصه وما يستورد للتأجير التمويلي يعد استخداماً خاصاً ماعدا سيارات الركوب.
- د- **الاستيراد للاستعمال الشخصي:** وهو كلما يستورده الشخص الطبيعي لتحقيق منفعة له أو لعائلته من سلع مناسبة من حيث نوعيتها وكمياتها من الاستعمال الشخصي أو العائلي وعلى نحو لا يحمل صفة الاتجار.
- هـ- **الاستيراد للحكومة:** هو ما تستورده الوزارات والمصالح والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية والأشخاص الاعتبارية العامة لتحقيق أغراضها.

3-3-3- سعر الصرف

3-3-3-1- تعريف سعر الصرف: يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملية أجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة الوطنية.²

كما يعرف سعر الصرف على أنه: "عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية".³

3-3-2- أنوع سعر الصرف: لسعر الصرف أشكال متعددة نذكر منها:

أ- **سعر الصرف الإسمي:** يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة الأجنبية، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من السلع والخدمات ما بين البلدين.⁴

¹ محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 103-104.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط: 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 96.

³ موسى سعيد مطر وآخرون، المالية العامة، ط: 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص: 43.

⁴ بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، نوفمبر 2003، السنة الثانية، ص: 1.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

ب- **سعر الصرف الحقيقي**: وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية.

ج- **سعر الصرف الفعلي**: يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء عملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريف الجمركية، رسوم، إعانات مالية.¹

المطلب الثاني: انعكاسات المؤشرات الكمية للسياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المناخ الاستثماري هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين ما يؤثر على تلك التدفقات المؤشرات الكمية للسياسات الاقتصادية، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى كيفية تأثير تلك المؤشرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال الدراسات التي أجريت في السابق أنتجت الكثير منها أن بعض مؤشرات السياسة المالية والمتمثلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي، الضريبة والإنفاق العام لهم تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي النقاط التالية سوف نتطرق لكيفية تأثير كل منهم على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: أثر الناتج المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسياً للشركات الأجنبية التي تبحث عن الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من الأسواق الدول المضيفة، وتلاءم الدول ذات الناتج المحلي الكبير العدد من الشركات المحلية والأجنبية لاستثمار أموالها. ومن جهة فتمو مستوى الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط استهلاكية جديدة، وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية المتطلبات المتزايدة في البلد المضيف.²

وقد أقرت الدراسات التطبيقية بوجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي دراسة (لليونكتاد) عن دراسة محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 42 دولة نامية تبين أهمية ناتج المحلي الإجمالي بوصفه محددًا لجذب رأس المال الأجنبي (UNCTAD، 2006).³

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 104.

² محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط: 1، دار النفائس لنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 66.

³ دنيا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، العدد: 29، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007، ص: 137.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

ثانياً: أثر الضريبة على الاستثمار الأجنبي المباشر

تحتل السياسة الضريبية المطبقة في الدولة المضيفة مكانة هامة في مناخ الاستثمار، حيث يأخذ المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على السياسات الحكومية والتي من أهمها السياسة الضريبية، فالمستثمر - كعمول ضريبي - ينظر إلى الضريبة بشكل حذر، فكلما ارتفع العبء الضريبي كلما عزف عن الاستثمار في هذا البلد، ويأتي تأثير الضرائب على الاستثمار من خلال تأثيرها على عوائده، فكلما قلت الضرائب ترتفع الأرباح وبالتالي يرتفع الميل للاستثمار وكلما زادت الضرائب قلت الأرباح وبالتالي يقل الميل للاستثمار، ويحاول المستثمر الأجنبي دائماً أن يجد دولاً أقل ضغطاً ضريبياً مقارنة مع باقي دول العالم، لذلك تسعى العديد من الدول في إطار إصلاحها لأنظمتها الضريبية إلى تخفيف الضغط الضريبي بما يحفز الاستثمار، وعلاوة على الإخضاع الضريبي يراعي المستثمر ويعطي اهتماماً بالغاً للاميازات والحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة المضيفة، والتي تعتبر من أهم الأساليب المتبعة في السياسات المالية الحديثة، نظراً لفعاليتها في توجيه السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى جلب رؤوس الأموال، ولقد ذهبت العديد من الدراسات مثل (هيلينر، 1973)، (ويلس، 1986)، (رولف، 1993) إلى إعطاء الحوافز الضريبية التي توفرها الدولة المضيفة اهتمام كبير، فيما توصل كل من (كابيل، بيروود، 1987) و(روث وأحمد، 1987) و(ليم، 1983)، إلى أن الإعفاءات الضريبية والجمركية ليسا بعامل مؤثر في عملية صنع القرار الاستثماري، وإن بدت أهمية الإعفاءات الضريبية بالنسبة للاستثمار الهادف للتصدير، وليس بالنسبة للاستثمار من أجل خدمة السوق المحلي، وعلى الرغم من ذلك فإن الإعفاءات الضريبية والجمركية يمكن أن يكون لها تأثير فعال إذا ما كانت العوامل الأخرى غير الضريبية تعمل بإيجابية وفي صالح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

ثالثاً: أثر الإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير زيادة حجم الإنفاق العام إلى أن الصرف الحكومي المفرط يعيق النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى زيادة عجز الموازنة الحكومية وإلى زيادة الضرائب مستقبلاً فتتخفف مداخيل الأفراد ومن ثم ينخفض الطلب على السلع والخدمات، فينخفض الادخار، وبالتالي ينخفض الاستثمار (ساملسون، نوردهاوس وماندل 2001-2000)، وهناك علاقة سلبية بين الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير دراسة (Montfort، 2002، 14) عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مالطا للمدة (1990-1995) إلى أن الإنفاق العام يؤثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، والجدير بالذكر أن درجة تأثير الإنفاق العام تتوقف على مدى كفاءة استخدامه ومدى مرونة الجهاز

¹ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص: 100

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

الإنتاجي، فإذا كان الجهاز الإنتاجي يتسم بدرجة مرونة عالية فإن الأثر سيكون إيجابياً أما العكس يحدث أثراً سلبياً، مع أهمية مصادر تمويل النفقات العامة في هذا المجال.¹

الفرع الثاني: العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر

توصل العديد من الباحثين الاقتصاديين إلى أن بعض مؤشرات السياسة النقدية (التضخم وسعر الفائدة) يؤثران على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العرض التالي:

أولاً: أثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر

يساهم التضخم بدور فعال في التأثير على توقعات المستثمرين والمستهلكين وبالتالي فإن أجواء غير مبرحة سنخيم على النشاط الاقتصادي الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى نتائج عكسية غير مرغوبة على صعيد الاستثمارات الأجنبية، وذلك أنه يؤثر على توقعات الأسعار النسبية ورفعه لمخاطر الاستثمار في المشاريع الاستثمارية طويلة المدى، وتشويه المعلومات التي تعرب عنها الأسعار السائدة في الاقتصاديات المضيفة، بالإضافة لهذا فغالباً ماتعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشراً على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في خلق مناخ استثماري غير موات.²

كما يعد التضخم مؤشراً على ضعف الاقتصاد القومي، وهناك علاقة سلبية بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتبين دراسات أخرى أن الدول التي تتمكن من تقييد التضخم من أن يتجاوز معدلات تزيد عن 20 % تحقق نجاحاً ملحوظاً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (صقر، 53، 2001)، وفي دراسة تجريبية Harms and Ursprung تناولت أثر معدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من الدول النامية وقد استخدمت بيانات مقطعية لفترتين الأولى بيانات 27 دولة نامية للفترة 1960-1990 والثانية 41 دولة نامية لفترة 1965-1970 وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2، SLS) أوضحت نتائج التقدير في هذه الدراسة أن معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي في جذب الاستثمار الأجنبي (Harms and Ursprung).³

ثانياً: أثر سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد أسعار الفائدة إحدى الأدوات الهامة لإدارة السياسة النقدية في الاقتصاد، حيث يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود ويتمثل الدور الأساسي لأسعار الفائدة في المساهمة في التخصيص الأمثل للموارد المتاحة من المدخرات بين الاستثمارات المختلفة، وفيما يتعلق بأثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص في الدول النامية

¹ دنيا أحمد عمر، نفس المرجع السابق، ص: 138.

² محمد عبد العزيز عبد الله عيد، نفس المرجع السابق، ص: 80-81.

³ دنيا أحمد عمر، نفس المرجع السابق، ص: 138.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

فما زالت هناك اختلافات حول هذا الأثر على المستويين النظري والتجريبي، وعلى حين شاع الاعتقاد حتى بداية السبعينات، وطبقا للنظرية الكينزية والنيوكلاسيكية، أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع الإنفاق الاستثماري، فإن الأدب الاقتصادي المعاصر والذي بدأ مع ظهور نموذج كينون- شو في أوائل السبعينات من القرن العشرين وتبني صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لسياسات الإصلاح الاقتصادي، طالب بإزالة التشوهات في سعر الفائدة، ونادى بتحرير القطاع المالي وإتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة تهدف إلى زيادة حجم الاستثمار، وذلك على اعتبار أن أسعار الفائدة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفاء لهذه المدخرات على أساس من المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية، أما على المستوى التجريبي فإن التطبيق العملي لسياسات أسعار الفائدة في الدول النامية قد أسفر على وجود اختلاف بين الباحثين حول أثر سعر الفائدة على الاستثمار، بمعنى ليس هناك اتفاق عام لهذا الأثر على الاستثمار الخاص بصفة عامة والأجنبي بصفة خاصة.¹

الفرع الثالث: العلاقة بين المؤشرات الكمية للسياسة التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر

تؤثر السياسة التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تأثير بعض مؤشراتها (سعر الصرف، الصادرات والواردات) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي سيتم توضيح كيفية تأثير تلك المؤشرات على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: أثر الصادرات على الاستثمار الأجنبي المباشر

تؤثر الصادرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقتين:²

- 1- زيادة حجم الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وزيادة ربحية قطاع لتصدير وتكون فجوة الموارد ايجابية وتعمل على زيادة الاستثمار الخاص الذي بدوره سيعحفز على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - 2- أن زيادة أسعار الصادرات مقارنة بأسعار الواردات سيترتب عليه تحسين معدل التبادل وتحسين ميزان الحساب الجاري، مما يؤدي إلى إجراءات توسعية في مجال زيادة الاستثمار الخاص بما في ذلك لتدفقات الاستثمار الأجنبي.
- وتعد الصادرات من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل أساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الصادرات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال الدراسات التطبيقية (Green Grima Warkelin، 1999، 14) عن استثمار اليابان في المملكة المتحدة خلال المدة (1980-1990)

¹ دلال بن سمينة، نفس المرجع السابق، ص ص: 182-183.

² فلاح خلف علي الربيعي، أثر السياسات الاقتصادية على المناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة جندول العرب، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2005، ص: 18.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ذات المرحلتين (2.S.L.S) تبين أن للصادرات تأثيراً إيجابياً على استثمار اليابان في المملكة المتحدة، وتشير دراسة (Hainaut and Anderson، 1998، 23) عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الصناعية لـ 23 دولة نامية للمدة (1989-1994) إلى أن الصادرات من أكثر المحددات تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

أولاً: أثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف وذلك باعتبار أن التقلبات في أسعار الصرف تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية السلمية، فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى، وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة بل تشجيع على خروج رؤوس الأموال إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر وبالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف، أي انخفاض قيمة العملة الوطنية تؤثر على أسعار السلع والخدمات المصدرة والمستوردة فهي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى ومن ثم زيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابلة أسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد ومن جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي، وهذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية وخاصة إذا كان المشروع طويل الأجل وكان يستورد الموارد الأولية للقيام بالعملية الإنتاجية أو تقديم خدمات،² كما أن انخفاض سعر الصرف ينجم عنه الارتفاع في المستورد، وبالتالي يرفع من تكلفة الاستثمار والتي ينعكس تأثيرها على انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر،³ كما أوضحت دراسة "Caves" سنة (1996) وصل إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل سعر الصرف الإسمي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة ولا سلطان للمستثمر عليها، علاوة

¹ دنيا أحمد عمر، نفس المرجع السابق، ص: 137 .

² دريد محمود السمراي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، ط: 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص: 120.

³ محمود عبد العزيز عبد الله، نفس المرجع السابق، ص: 68.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

على ذلك فقد أوضحت دراسة "Lecraw" (1991) تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير بالتغيرات النسبية لمعدل الصرف.¹

¹ عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 53.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

نظراً للأهمية البالغة التي تلعبها مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فلقد تطرق العديد من الباحثين لدراسة أثر تلك المؤشرات الكمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا المبحث سنعرض بعض الدراسات العربية والأجنبية التي تطرقت لهذه المواضيع، ثم القيام بالتعقيب على تلك الدراسات والمقارنة بينها وبين دراستنا الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تطرقت لطرح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لأهميته الكبيرة، وكذلك هناك دراسات أخرى تطرقت إلى السياسات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنها من تطرقت لأثر كل سياسة على حدا، أو لكل مؤشر من مؤشرات أدوات السياسات الاقتصادية على حدا، وفي هذا المطلب سنعرض على أهم الدراسات الأجنبية والعربية.

الفرع الأول: الدراسات السابقة بالعربية

أولاً: دراسة بن سميحة دلال بعنوان: تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة 2012-2013، وكانت إشكالية الدراسة: ماهو تأثير السياسات الاقتصادية المطبقة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مسار السياسة الاقتصادية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية والمدعمة من طرف الهيئات المالية الدولية والآثار الناجمة عن تطبيق هذه الإصلاحات على المستوى الاقتصادي الكلي، وتحليل وقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والكمي، واستمدت هذه الدراسة البيانات من إحصائيات وتقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى بيانات وإحصائيات بنك الجزائر، والنشرات التي يصدرها الديوان الوطني للإحصائيات، وكذا تقارير المؤسسات العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وإحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل التضخم، قد لعبا دوراً مهماً في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة المدروسة، فيما لم تحظ باقي المتغيرات (رصيد الحساب الجاري، رصيد الموازنة العامة، نسبة الدين الخارجي، تغيرات سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار) بالمعنوية ولم يكن لها تأثير ملموس على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

ثانياً: دراسة بن ياني مراد بعنوان: سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، رسالة ماجستير، قسم علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2011-2012، وكانت إشكالية الدراسة كالاتي: إلى أي مدى يمكن لسعر الصرف من جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وهل يؤثر تغير نظام سعر الصرف من التثبيت إلى التعويم في استقطاب الاستثمار الأجنبي؟، وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم جدوى نظام التعويم المدار على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى امتيازه عن نظام التثبيت في ذلك، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي، والمنهج الكمي، وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم تحول الجزائر من نظام التثبيت إلى نظام التعويم المدار وخضوع الدينار الجزائري لعملية التخفيض وبعد مرور فترة كبيرة من انتهاء هذا النظام ما يزال الدينار الجزائري غير قادر على التأثير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً: دراسة مادي محمد إبراهيم بعنوان: دراسة قياسية لطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002)، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2004، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى التأثير الذي تمارسه الضرائب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والكمي، وتوصلت الدراسة إلى أن الضرائب من أهم المقومات الأساسية لمناخ الاستثمار، نظراً لأهميتها عند اتخاذ قرار الاستثمار، إذ يراعي المستثمر عند اختياره الدولة المضيفة، جانب الضرائب من خلال مستوى الضغط الضريبي، نظراً لتأثيره على عائد الاستثمار، ورغم المؤهلات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، إلا أنه ثمة مجموعة من العراقيل لازالت تعيق مسار التنمية، كما تعتبر الحوافز الضريبية من بين أهم المرتكزات التي اعتمدت عليها الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويظهر ذلك أن 82٪ من المتغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسره التغيرات الحاصلة في الضرائب، وقد وجد أن الجباية البترولية لها تأثير كبير عليه، وذلك باعتبار أنه يستحوذ على حصة كبيرة من الاستثمار في قطاع النفط وما تبقى من النسبة يشير على وجود متغيرات أخرى تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم أهمية الدراسة إلا أنه كان يحتاج إلى المزيد من الطرح والتحليل فيما يتعلق بالسياسة الضريبية، علاوة على التدابير الضريبية الجديدة التي حملتها القوانين وكذا خلوه من التقييم العميق لمناخ الاستثمار بالاعتماد على المؤشرات العالمية.

رابعاً: دراسة سحنون فاروق بعنوان: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص: التقنيات التنموية في التسيير، جامعة سطيف، سنة 2009-2010، وفي هذه الدراسة تمحورت الإشكالية الرئيسية: ما هي أهم مؤشرات التنمية للاقتصاد الكلي التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

بعض المفاهيم للمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي، وكذلك محاولة بناء نموذج اقتصاد قياسي يبرز أهم المؤشرات (النمو الاقتصادي، معدل التضخم، سعر الصرف، الضريبة) على الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك إعطاء صورة واضحة عن العلاقات التي تربط مختلف المؤشرات للاستثمار الأجنبي حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، أي من خلال وصف المؤشرات التي لها علاقة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل وتطور هذا الأخير خلال فترة الدراسة، والمنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد دور المؤشرات في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بالاعتماد على برنامج EViews ومن أجل إنجاز هذا البحث قام الباحث باستعمال الأدوات الآتية: الاعتماد على حدة المراجع من الكتب، المجالات، الأطروحات، التقارير وملتقيات وطنية، الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في مجال الاستثمار وطلب التوجيه، وفما يخص مصادر الإحصائيات والتقارير والمنشورات المتعلقة بالموضوع البحث فقد تم الحصول عليها من مختلف المصالح والهيئات الرسمية الجزائرية والدولية، ولقد توصلنا من خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة معقدة من حيث كثير من الجوانب التي تخصها الأمر الذي دفع بالكثير من المدارس الاقتصادية والمفكرين والكتاب والاقتصاديين باختلاف عقائدهم وتوجهاتهم السياسية والاقتصادية إلى محاولة تفسيرها. وتعتبر المؤشرات الاقتصادية عامل ضروري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها غير كافية، حيث تعتبر (البيروقراطية والرشوة والروتين الإداري وضعف هياكل الاستقبال... الخ) من العوامل الأساسية في طرد الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعد الناتج المحلي الإجمالي أكثر المؤشرات تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال إحصائية ستيودنت المحسوبة.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

أولاً: "A-(Kara& nelson ;2002):' The exchang rate inflation U.K'"

هدفت الدراسة لإيضاح تأثير التضخم في الاقتصاد البريطاني، وذلك من خلال نماذج نظرية تتعلق بتحركات التضخم في الاقتصاد المفتوح وذلك بالتركيز على العلاقات الافتراضية بين سعر الصرف وتضخم أسعار المستهلك في بريطانيا، حيث ربطت الدراسة بين سعر الصرف الاسمي والتضخم في بريطانيا، وتم استخدام منحنيات فلبس لتوضيح العلاقة بين سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم حيث استخدمت الواردات كبضائع وسيطة، وذلك على عكس النموذج المعياري الذي يعتبر الواردات كسلع نهائية، وتوصلت الدراسة إلى أن التضخم وأسعار المستهلك والتغير في سعر الصرف الاسمي يعطيان نفس النتيجة وذلك عند استخدام النموذج النقدي، وأن تقديرات الطريقة

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

الكثيرة باستخدام منحنيات فليبيس فشلت في تقدير العلاقة بين التضخم وتغيرات سعر الصرف، حيث أن تقديرات البيانات في بريطانيا توقعت بوجود علاقة قوية بين التغير في سعر الصرف والتغير في التضخم في بريطانيا.

ثانيا: Chingarande Anna، 'The Impact of interest rates on foreign direct investment: A cause study of the Zimbabwean economy (February 2009-June 2011) International No 5 (ISSN: 'Vol 1، 2012، journal of Mangmentsicences and Business Research (8235)، 2226

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول علاقة وتأثير سعر الفائدة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في زيمبابوي للفترة من 2009 إلى 2011. وتم جمع البيانات من مصادر متعددة ومن بينها بنك الاحتياط، تقارير صندوق النقد الدولي وتقارير البنك العالمي، وتم تحليل البيانات باستخدام نماذج الانحدار الخطية الكلاسيكية، وطريقة المربعات الصغرى.

ومن أبرز النتائج المتحصل عليها أن أسعار الفائدة ليس لها تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن معدل التضخم وسعر الصرف لها تأثيرات ضئيلة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: تعقيب عام حول الدراسات السابقة

نلاحظ أن الدراسات التي أشرنا إليها كانت متنوعة فيما بينها من حيث وجهة تناولها لموضوع أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الدراسات السابقة سنقوم بذكر أوجه التشابه والاختلاف فنلاحظ من حيث أوجه الشبه، أن أغلب الدراسات السابقة ركزت على دراسة أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر ككل كدراسة بن سمينة، وفي حين أن البعض الآخر من الدراسات قد خص دراسته بمتغير واحد فقط كدراسة محمد إبراهيم بن مادي. وهناك من ركزت دراسته على دراسة بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي مثل موضوع بحثنا دراسة فاروق سحنون. في حين نجد أن كل الدراسات قد اعتمدت على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج الإحصائي التحليلي، وهذا ما اتبعناه في دراستنا الحالية.

أما عن أوجه الاختلاف، فأغلب الدراسات اختلفت من حيث الأدوات الإحصائية المطبقة (استخدام طريقة الانحدار الخطي البسيط، وهناك من استعمل طريقة الانحدار الخطي الكلاسيكي) وكذلك من حيث مكان الدراسة (هناك دراسات في الجزائر ومنها من كان في دول عربية وأجنبية)، وكذلك اختلفت من حيث بناء النماذج القياسية الرياضية.

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها طبقت في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015، كما تم دراسة بعض المؤشرات التي لم يتم التطرق إليها في الدراسات السابقة. أما عن الطريقة المتبعة للدراسة فقد اعتمدنا على طريقة الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

خلاصة الفصل

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتعطي صاحبها حق التملك وإدارة المشروع الاستثماري، وهذا ما جعل أهميته تزداد نظراً للمنافع التي يقدمها كزيادة الرأسمال الاجتماعي وتوسع السوق المحلية. ومن أجل استقطاب أعدادا كبيرة من الاستثمارات الأجنبية كان ولا بد من توفر العديد من المحددات في البلدان المضيضة كالحوافز الاستثمارية، الاستقرار السياسي والاقتصادي وتوفر المواد الخام ووجود العمالة الماهرة، ومن أجل تحقيق تلك المحددات كان من اللازم توفر مناخ استثماري يحوي كل ما يحفز المستثمر على القدوم.

وتحتل المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي موقعا أساسيا ضمن المناخ الاستثماري مما يوحي بأهميتها في اتخاذ أي قرار استثماري باعتبارها تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يقوم المستثمر بمراجعتها عند اتخاذ قرار الاستثمار في البلد المضيف.

وتعتبر كل من الضرائب والانفاق العام من بين مؤشرات السياسة المالية التي تؤثر سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا حسب النظرية الاقتصادية والباحثين الاقتصاديين، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن مؤشرات السياسة النقدية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتضخم يؤثر سلبا على المناخ الاستثماري وبالتالي تراجع التدفقات الاستثمارية في البلد الذي تكون فيه معدلات التضخم مرتفعة، وفيما يخص سعر الفائدة فالباحثين قد اختلفوا حول الأثر الذي تخلفه على الاستثمار فأحيانا يكون سلبيا وأحيانا يكون إيجابيا، وليس هنالك علاقة لارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة على ذلك التأثير. وكذلك تم التوصل إلى أن التقلبات في أسعار الصرف تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية والمناخ الاستثماري، فعدم استقرار أسعار الصرف يبدي تخوفاً لدى المستثمر الأجنبي، في حين نجد أن في زيادة الصادرات أثرا إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما زادت الصادرات زادت التدفقات الاستثمارية.

كما تم التطرق إلى الدراسات السابقة التي عرج موضوع دراستها حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للسياسات الاقتصادية وتم مقارنتها بدراستنا الحالية، وعليه نتقل إلى دراسة أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية لأثر بعض المؤشرات

الكمية للاقتصاد الكلي على

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

بعد تقديم الجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي بالإضافة إلى التطرق لبعض الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع دراستنا ومحاولة معرفة العلاقة فيما بينها وما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات.

في هذا الفصل سيتم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة قياسية لأثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وبغيت تحقيق ذلك واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة قمنا بتقسيم فصل الدراسة التطبيقية إلى مبحثين:

❖ المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

❖ المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

المبحث الأول: الطريقة وأدوات الدراسة

يتم التطرق في هذا المبحث إلى طريقة جمع بيانات الدراسة، كذلك مصادر جمع المعلومات وأدوات الدراسة، متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة بالإضافة إلى محددات الدراسة.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

حتى تتحقق الأهداف المرجوة من الدراسة كان من الضروري الإحاطة بمجتمع وعينة الدراسة وكذا طبيعة متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستعملة لحساب النتائج.

ويحتوي هذا المطلب على ثلاث فروع الأول يتناول التعريف بمتغيرات النماذج، بينما تطرقنا في الفرع الثاني للنماذج القياسية المراد تقديرها، أما الفرع الثالث فخصص لتوضيح مصادر بيانات متغيرات النموذج القياسية.

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات النموذج

لقد تم تقسيم المتغيرات المكونة للنموذج إلى متغيرات تابعة وأخرى مستقلة، ويمكن تعريفها كما يلي:

أولاً: المتغير التابع

ويتمثل في صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك على أساس أنها دولة نامية تتنافس مع الدول النامية الأخرى في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، معبراً عنه بالمليون دينار جزائري، ورمزنا له في الدراسة بـ "FDI".

ثانياً: المتغيرات المستقلة

هناك مجموعة من المؤشرات المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها:

- 1- **الضريبة:** هي اقتطاع نقدي يدفعها الفرد جبراً دون مقابل، بغرض تحقيق أهداف ويرمز لها بالرمز "T" معبراً عنها بالأسعار الجارية (بالمليار دينار جزائري).
- 2- **الإنفاق العام:** هي مبالغ نقدية ينفقها القطاع الحكومي من أجل تحقيق مصلحة عامة ويرمز له بالرمز "G" معبراً عنه بالأسعار الجارية (بالمليار دينار جزائري).
- 3- **قيمة الناتج المحلي الإجمالي:** ويمثل طلب السوق، كما يعبر على مستوى النمو الاقتصادي وقد رمزنا له برمز "GDP" معبراً عنه بالأسعار الجارية (بالمليار دينار جزائري).
- 4- **التضخم:** هو مؤشر لسياسة النقدية ويعبر عن أهم مؤشرات التوازن الداخلي وقد رمزنا له بالرمز "INF" معبراً عنه بالنسبة المئوية.

5- سعر الفائدة: هو المبلغ الذي يدفعه المقترض إلى المقرض لقاء قيام هذا الأخير بإقراضه مبلغاً من النقود لفترة زمنية محددة ويرمز له بالرمز "i" وتم التعبير عنه بنسبة مئوية.

6- عرض النقود: النقود أو مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص (المجتمع) خلال فترة زمنية معينة ويرمز له بالرمز "Ms" معبراً عنها بالأسعار الجارية (بالمليار دينار جزائري).

7- الصادرات: هي عبارة عن إجمالي السلع والخدمات المباعة من داخل الوطن إلى خارجه على أساس الأسعار السائدة وقت التعامل وتشمل تكلفة نقلها إلى الحدود ورسوم التصدير ويرمز لها بالرمز "EX" معبراً عنه بالأسعار الجارية (بالمليار دينار جزائري).

8- الواردات: هي إجمالي السلع والخدمات المستوردة من الجزائر التي تم نقل ملكيتها لتغطية الاحتياجات المحلية للاستهلاك وقد رمزنا لها بالرمز "IMP" معبراً عنه بالأسعار الجارية (بالمليار دينار جزائري).

9- سعر الصرف الحقيقي: وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية، وقد رمزنا له بالرمز "TCH" معبراً عنه (بالدينار الجزائري مقابل الدولار).

ثالثاً: دراسة وصفية للمتغيرات

سنقوم بتحليل وصفي لكل من متغيرات السياسة المالية، والنقدية والسياسة التجارية من أجل معرفة فترات الزيادة والنقصان التي مروا بها خلال فترة الدراسة وهي كالتالي:

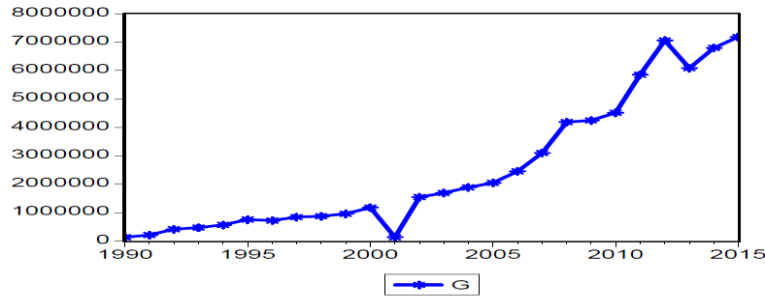
1- دراسة وصفية لمتغيرات السياسة المالية

1-1- تتكون قيمة الإنفاق العام في الجزائر من 26 مشاهدة خلال الفترة المحدودة بمستوى متوسط 1620423 مليار دج، وقيمة عظمة سجلت في الفترة 2015 بالقيمة 7186061 مليار دج، وقيمة صغرى سجلت في الفترة 2001 بالقيمة 132128 مليار دج، تعكس هذه القيمتين على الترتيب أعلى نسبي نمو وإنخفاض عرف الإنفاق العام خلال فترة الدراسة.

بينما تصنف القيم بمستوى وسيطي 2537241 مليار دج، وتشتمت قيم الإنفاق العام عن متوسطها بانحراف معياري قدره 2383652 مليار دج، ويمكن تمثيل قيم الإنفاق العام من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-01): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: 10^6 دج



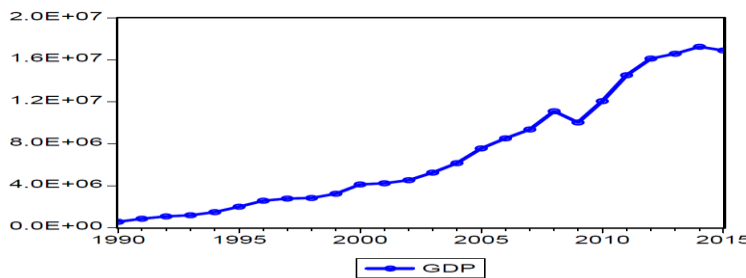
المصدر: من إعداد الطالبات حسب الملحق رقم (01) ص: 77

نلاحظ من الشكل أن الإنفاق العام في الجزائر قد عرف تزايد خلال الفترة 1990-2008 إلا أن هذا التزايد كان بقيم طفيفة نظرا لما كانت تعيشه الجزائر خلال تلك الفترة (فترة العشرية السوداء خلال التسعينات ومخلفاتها)، إلى جانب أزمة المديونية التي مرت بها الجزائر، وكذلك تطبيق الجزائر لأوامر صندوق النقد الدولي برفع الدعم عن بعض المنتجات. في حين نلاحظ أنه خلال الفترة من 2009 إلى 2011 إنخفاض الإنفاق العام وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية نتيجة الأزمة المالية العالمية. أما في الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2015 نلاحظ زيادة ملحوظة ومتذبذبة في الإنفاق العام، ويرجع إرتفاع الإنفاق العام لهذه الفترة نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر نظرا لارتفاع أسعار البترول.

1-2- لدينا قيم خاصة بالنتاج المحلي الإجمالي والذي يحتوي كذلك على 26 مشاهدات خلال نفس الفترة المحدودة، حيث يقدر متوسطها 4887547 مليار دج، وكانت سنة 2014 تمثل فترة زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 1724889 مليار دج، أما سنة 1990 فتمثل حالة انخفاض لقيمتها تقدر بـ 554388.1 مليار دج وتعتبران القيمتين العظمى والصغرى للناتج المحلي. بينما تصنف هذه القيم بمستوى وسيطي بـ 7032092 مليار دج وانحراف معياري قدره 5628685 مليار دج، ويمكن تمثيل قيم الناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-02): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: 10^6 دج



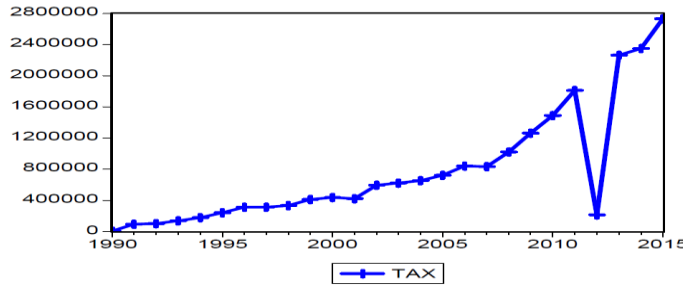
المصدر: من إعداد الطالبات حسب الملحق رقم (01) ص: 77

نلاحظ من الشكل الأعلى أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر شكل تزايد تصاعديا خلال فترة الدراسة ويرجع سببها الارتفاع إلى الاصلاحات وبرامج الانعاش التي قامت بها الجزائر وخصوصا على قطاعات الصناعة والزراعة، ويعود سبب التذبذب في الارتفاع إلى المشاكل في المناخ التي تعترض القطاع الفلاحي، وكذلك إلى منافسة بعض السلع الخارجية للمنتج المحلي.

1-3- تتكون قيمة الضريبة من 26 مشاهدات ممتدة من 1990-2015 بمستوى متوسط 516804 مليار دج، وقيمة عظمى سجلت في الفترة 2015 بالقيمة 2729600 مليار دج، وقيمة صغرى سجلت في الفترة 1990 بالقيمة 5829.200 مليار دج، تعكس لنا هذه القيمتين على الترتيب أكبر نسبي نمو وانخفاض عرفتها الضريبة خلال فترة الدراسة.

بينما تصنف القيم بمستوى وسيطي 7851557 مليار دج، وتشتتت قيم الضريبة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 756776 مليار دج، ويمكن تمثيل قيم الصادرات من خلال الشكل التالي:
الشكل رقم(02-03): تطور الضريبة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: 10⁶ دج



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد الملحق رقم (01) ص 77

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه وبالتدقيق في المنحنى أن الضريبة في المرحلة الممتدة من 1990-2011 انتقلت الضرائب من 5829.2 مليار دج إلى 1810400 مليار دج، وذلك نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر خلال تلك الفترة، إلى أنه خلال الفترة 2012-2011 نلاحظ انخفاض ملحوظ للضريبة حيث سجلت أدنى قيمة لها خلال تلك الفترة وهذا نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر وكذلك نتيجة لقوانين التحفيز وتخفيض الضريبة التي قامت بها الجزائر من أجل تشجيع الاستثمار. في حين نلاحظ أنه خلال الفترة 2013-2015 قد عاودت الضريبة الارتفاع ارتفاعا ملحوظا وهذا نتيجة للعجز الذي عانته الخزينة نظرا لتراجع أسعار البترول.

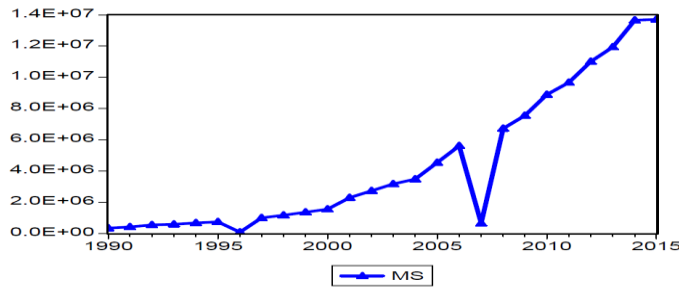
2- دراسة وصفية لمتغيرات السياسة النقدية

1-2- تتكون قيمة عرض النقود من 26 مشاهدات خلال الفترة المدروسة بمستوى متوسط 2512012 مليار دج، وقيمة عظمى سجلت في الفترة 2015 بالقيمة 13704511 مليار دج وقيمة صغرى سجلت في الفترة 1996 بالقيمة 84825 مليار دج، حيث تعكس لنا هذه القيمتين على الترتيب أكبر نسبي ارتفاع وانخفاض عرفها العرض النقدي خلال فترة الدراسة.

بينما تصنف القيم بمستوى وسيطي 4388955 مليار دج، وتشتت قيم عرض النقود عن متوسطها بانحراف معياري قدره 5409023 مليار دج، ويمكن تمثيل قيم عرض النقود من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-04): تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: 10^6 دج



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد الملحق رقم (01) ص: 77

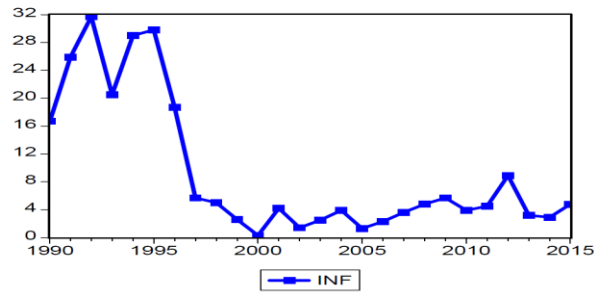
نلاحظ من الشكل (02-04) أن عرض النقود خلال الفترة 1990-1994 انتقل من إلى 343324 مليار دج إلى 675928 مليار دج، ومن الملاحظ أن هذا الإرتفاع هو ارتفاع طفيف وذلك نتيجة للوضع الاقتصادي المزري الذي عايشته الجزائر آنذاك، في حين نجد أنه في الفترة 1997-2006 ارتفاعا ملحوظا في عرض النقود وهذا نتيجة للإصلاحات التي قامت بها الجزائر، كما نلاحظ معاودة انخفاض عرض النقود في الفترة 2007-2008 وهذا نتيجة للأزمة المالية العالمية سنة 2007 ليعاود العرض النقدي الإرتفاع خلال الفترة 2008-2015 نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر.

2-2- تتكون قيمة التضخم 26 مشاهدات خلال الفترة المحددة للدراسة بمستوى متوسط 4.64%، وقيمة عظمى سجلت في الفترة 1992 بمعدل 31.7% وقيمة صغرى سجلت في الفترة 2000 بمعدل 0.30%، وتعكس لنا هذه القيمتين على الترتيب أكبر معدل إرتفاع وانخفاض عرفها معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

بينما تصنف القيم بمستوى وسيطي 9.37%، وتشتت قيم معدل التضخم عن متوسطها بانحراف معياري قدره 10.009%، ويمكن تمثيل قيم معدل التضخم من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-05): تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: نسبة مئوية%



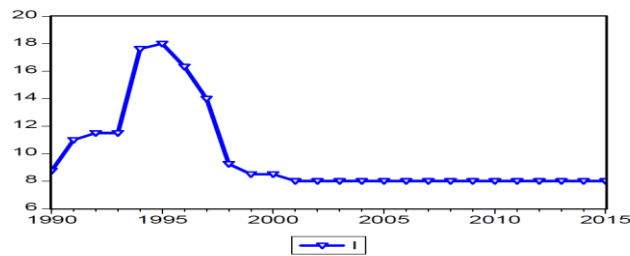
المصدر: من إعداد الطالبات حسب الملحق رقم (01) ص: 77

من خلال الشكل (02-05) نلاحظ أنه في الفترة الممتدة من 1990-1992 ارتفاعا ملحوظا لمعدلات التضخم حيث انتقلت من 16.7% إلى 31.7% ويرجع سبب الارتفاع إلى المديونية الخارجية التي كانت تعاني منها الجزائر وكذلك بسبب لجوء الجزائر إلى تخفيض سعر الصرف، في حين نجد أن الفترة 1993-1995 نلاحظ انخفاض معدلات التضخم وهذا نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر، أما في الفترة 1996-2015 نلاحظ تذبذب بين الإرتفاع والانخفاض وهذا نتيجة إلى السياسة المالية والنقدية التي اتبعتها الجزائر والمتمثلة في زيادة الإيرادات وتقلص النفقات عن طريق رفع الدعم عن الأسعار والتحكم في الإصدار النقدي وتشجيع الادخار برفع معدلات الفائدة.

2-3- تتكون قيمة سعر الفائدة من 26 مشاهدة ممتدة من 1990-2015 بمستوى متوسط 8%، وقيمة عظمى سجلت سنة 1995 بقيمة 18% وقيمة صغرى سجلت في الفترة 2001-2015 بالقيمة 8%، حيث تعكس هذه القيمتين على الترتيب أكبر نسبي ارتفاع وانخفاض عرفتها معدلات أسعار الفائدة خلال فترة الدراسة. بينما تصنف القيم بمستوى وسيطي ب9.8%، وتشتتت قيم أسعار الفائدة عن متوسطها بإنحراف معياري قدره 3.15%، ويمكن تمثيل قيم أسعار الفائدة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-06): تطور معدلات أسعار الفائدة خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: نسبة مئوية%



المصدر: من إعداد الطالبات حسب الملحق رقم (01) ص: 77

من خلال الشكل (02-06) المتعلق بتطورات سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة المدروسة نلاحظ أن معدلات الفائدة قد سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 1990-1998 وهذا راجع الاصلاحات التي كانت على مستوى السياسة المالية النقدية التي تبنتها الجزائر من أجل تشجيع المستثمرين وتشجيع المواطنين على الادخار، أما في الفترة 1999-2015 نلاحظ انخفاضا ملحوظا ثم استقرار لأسعار الفائدة، ويرجع هذا الانخفاض إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة لم يكن له أي نتائج في جذب المستثمرين أو تشجيع الادخار، وكذلك نظرا إلى أن معدلات التضخم قد انخفضت في هذه الفترة إلى جانب أن الجزائر قد تمكنت من التحكم بمعدلات التضخم وبالتالي استقرت أسعار الفائدة.

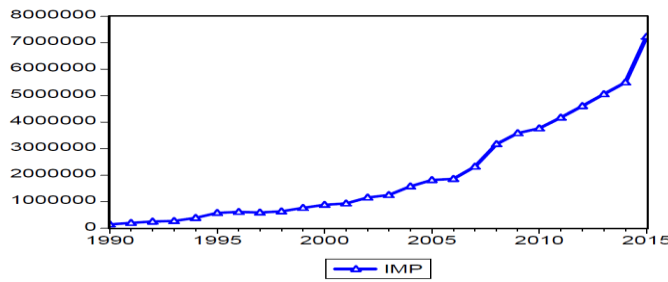
3- دراسة وصفية لمتغيرات السياسة التجارية

3-1- تتكون قيمة الواردات من 26 مشاهدة ممتدة من 1990 إلى 2015 بمستوى متوسط 1206606 مليار دج، وقيمة عظمى سجلت في الفترة 2015 بالقيمة 7225578 مليار دج وقيمة صغرى سجلت في الفترة 1990 بالقيمة 138600.1 مليار دج، تعكس هذه القيمتين أكبر نسبتين نمو وانخفاض عرفتها الواردات خلال فترة الدراسة.

بينما تصنف القيم بمستوى وسيط 2051720 مليار دج، وتنشئت قيم الواردات عن متوسطها بانحراف معياري قدره 1960378 مليار دج، ويمكن تمثيل قيم الواردات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-07): تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: 10^6 دج



المصدر: من إعداد الطالبات حسب الملحق رقم (01) ص77

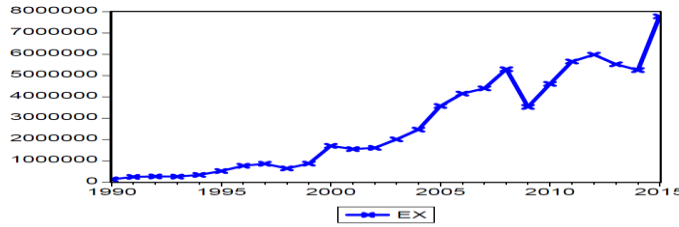
نلاحظ من خلال الشكل أن الواردات الجزائرية قد عرفت تزايد بشكل تصاعدي فائضاً خلال فترة الدراسة وهذا يدل على الارتباط الكبير في الأسواق الخارجية خاصة أن اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوروبي دخلت سنة 2005 حيث قدرت قيمة الواردات 1820427 مليار دج إلا أن هذا التزايد يتخلله انخفاض طفيف في قيمة الواردات وبقي في تزايد إلى غاية 2015.

3-2- تتكون قيمة الصادرات من نفس المشاهدة السابقة ونفس الفترة بمستوى متوسط 1853408 مليار دج، وقيمة عظمى سجلت في فترة 2015 بالقيمة 7779485 مليار دج وقيمة صغرى سجلت في الفترة 1990 بالقيمة 130300 مليار دج، تعكس هذه القيمتين أكبر نسبتين نمو وانخفاض عرفتها الواردات خلال فترة الدراسة.

بينما تصنف القيم بمستوى وسيطي 2690987 مليار دج، وتشتت قيم الصادرات عن متوسطها بانحراف معياري قدره 2283206 مليار دج، ويمكن تمثيل قيم الصادرات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-08): تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: 10⁶ دج



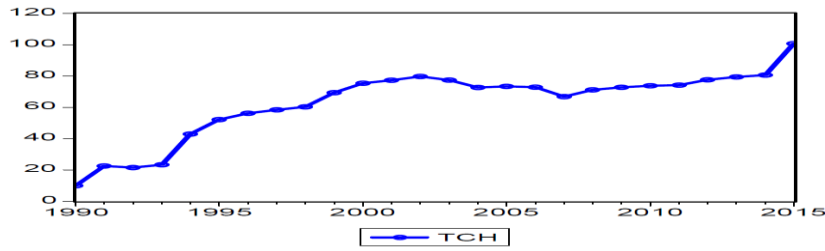
المصدر: من إعداد الطالبات حسب الملحق رقم (01) ص 77

نلاحظ من الشكل أن الصادرات الجزائرية تتميز بفائض بقيم متذبذبة حيث تأخذ الصادرات تزايد في قيمتها بشكل تصاعدي من 1990-2015، حيث قدرت أقل قيمة لها بـ 130300 مليار دج سنة 1990 وأخذت أعلى قيمة 7779485 مليار دج سنة 2015، تدل زيادة الصادرات على معاملات الخارجية حيث شهدت قيمة الصادرات من قطاع المحروقات انتعاشاً مستمراً. في سنة 2009 نلاحظ انخفاضاً ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية بسبب الأزمة المالية العالمية التي وقعت سنة 2008 أدت إلى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعارها. وفي سنة 2010 كانت هناك زيادة بعد 2009 بـ 4610102 مليار دج ويعود هذا بسبب تخوف الدولة من الأزمة وأخذ الحذر من ذلك، ثم سجلت فائضاً بقيم متذبذبة إلى غاية 2015.

3-3- لدينا قيم خاصة بسعر الصرف الحقيقي والذي يحتوي كذلك على من 26 مشاهدة خلال نفس الفترة المحدودة، حيث يقدر متوسطها بـ 72.67%، وكانت سنة 2015 تمثل فترة زيادة قيمة سعر الصرف الحقيقي بقيمة 100.69%، أما سنة 1990 فتمثل حالة انخفاض لقيمتها تقدر بـ 10% وتعتبران القيمتين العظمى والصغرى لسعر الصرف الحقيقي. بينما تصنف هذه القيم بمستوى وسيطي بـ 63.155% وبانحراف معياري قدره 22.03879%، ويمكن تمثيل قيم سعر الصرف الحقيقي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-09): تطور حجم سعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: 10^6 دينار مقابل دولار



المصدر: من إعداد الطالبات حسب الملحق رقم (01) ص 77

نلاحظ من الشكل الموالي وبالتدقيق في المنحنى أن سعر الصرف الحقيقي في الفترة ما بين 1990-2005 زيادة طفيفة ومتذبذبة وذلك نتيجة استقرار في سعر الصرف الحقيقي وذلك يرجع إلى ارتفاع مستوى التضخم في الجزائر وتحسن نمو الاحتياطات الرسمية للبنك أما في الفترة التي تمتد من 2005-2015 نلاحظ هناك زيادة والتي حصرت ما بين 73.37% و 100.69%.

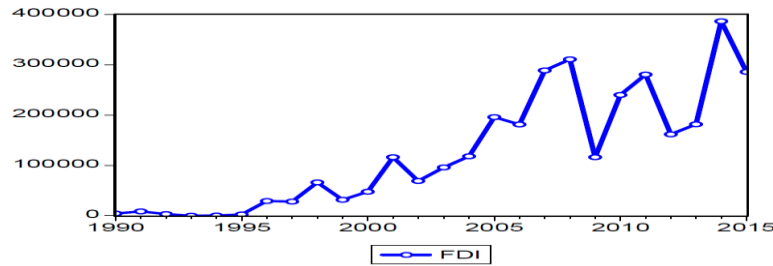
4- دراسة وصفية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتكون قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 26 مشاهدة ممتدة من 1990-2015 بمستوى متوسط 106232.6 مليار دج، وقيمة عظمى سجلت في الفترة 2014 بالقيمة 386211.1 مليار دج، وقيمة صغرى سجلت في الفترة 1993 بالقيمة 249.983 مليار دج، وهي تعكس أكبر نسبة ارتفاع وانخفاض لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

بينما تصنف القيم بمستوى وسيطي 125085.8 مليار دج، وتشتت قيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن متوسطها بانحراف معياري قدره 115840.9 مليار دج ويمكن تمثيل قيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-10): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

الوحدة: 10^6 دج



المصدر: من إعداد الطالبات حسب الملحق رقم (01) ص 77

من خلال الشكل رقم (02-10) المتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) نلاحظ أنه خلال الفترة 1990 إلى غاية 1995 أن هناك ارتفاع متواضع لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وبالرغم من إصدار قانون النقد والقرض إلى أنه الاستثمارات كانت شبه مستحيلة وهذا راجع للوضع الأمني آنذاك الذي جعل المستثمرين يتخوفون من الاستثمار في الجزائر، في حين نجد أنه خلال سنة 1996 بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الارتفاع حيث سجلت قيمة التدفقات في تلك السنة 29465.10 مليار دج ليصل سنة 1998 إلى 66198.26 مليار دج. ثم نلاحظ أن هناك تذبذبات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لترتفع من قيمتها المذكورة سابقا سنة 1998 لتصل إلى 288758 مليار دينار سنة 2008، بالرغم من التذبذب الذي عرفته بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2007. ثم نلاحظ تدهور تدفقات الاستثمار سنة 2009 ليسجل أدى قيمة له والتي قدرت ب 249.9830 مليار دج وهذا نتيجة لانخفاض أسعار البترول، لتعاود التدفقات الارتفاع لتسجل أعلى قيمة لها والتي قدرت ب 386211.1 مليار دج سنة 2014، لتعاود التدفقات للانخفاض سنة 2015 نظرا لتدهور أسعار البترول.

الفرع الثاني: النماذج القياسية المراد تقديرها

تحتوي هذه الدراسة على ثلاث نماذج تدرس أثر كل من المؤشرات السياسية المالية، مؤشرات السياسة النقدية ومؤشرات السياسة التجارية كل منها على حذا كمتغيرات مستقلة على الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع. ويمكن للباحث صياغة هذه النماذج بشكل رياضي وفق ما يتصوره بما يتفق مع النظرية الاقتصادية على النحو التالي:

أولا: نموذج دالة مؤشرات السياسة المالية

وفق للنظرية الاقتصادية فإن هناك علاقة عكسية بين الضرائب والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن التغير في الضريبة بالارتفاع يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين نجد أن أنه كلما انخفضت قيمة الضرائب زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما بالنسبة للإنفاق العام فقد أكدت النظرية الاقتصادية أن الإنفاق العام يؤثر سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر، فزيادة الإنفاق العام تعيق من حركة النمو وبالتالي سيتولد عجز في الموازنة الحكومية مما سيؤدي إلى ارتفاع الضرائب وهذا سيؤدي إلى تراجع المداخيل الفردية مستقبلا ومنه انخفاض الطلب فتتخفف نسبة الادخار ويؤدي بنا ذلك إلى انخفاض الاستثمار.

وعند بناء النموذج المناسب لدراسة أثر مؤشرات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر فقد استخدمت الباحثات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث كان هو المتغير التابع، وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي

الضرائب وإجمالي الإنفاق العام للجزائري المتغيرات التابعة، وعند دراسة النموذج القياسي قمنا بصياغته على شكل دالة قياسية مناسبة، وكان النموذج بالشكل التالي:

$$FDI_t = c + \beta_1 GDP_t + \beta_2 G_t + \beta_3 TAX_t \dots (01-02)$$

FDI: إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، c: الحد الثابت، β_1 و β_2 و β_3 معاملات النموذج

GDP: إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالدينار الجزائري، G: إجمالي الإنفاق العام بالدينار الجزائري

TAX: إجمالي الضريبة بالدينار الجزائري.

ثانيا: نموذج دالة مؤشرات السياسة النقدية

يدرس الباحثون في هذا النموذج تأثير كل من عرض النقود وسعر الفائدة والتضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن النظرية الاقتصادية تثبت أن معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما زاد التضخم أدى إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما بالنسبة لسعر الفائدة فلم يكن هناك اتفاق بين الباحثين حول أثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن يمكن القول أن لهذه الأخيرة أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال أنها تشجع على الادخار ومنه تشجيع الاستثمار وزيادة تدفقاته، وعند دراسة النموذج القياسي قمنا بصياغته على شكل دالة قياسية مناسبة،

$$FDI_t = c + \beta_2 i_t + \beta_1 Ms_t + \beta_3 INF_t \dots (02-02)$$

وكان النموذج بالشكل التالي:

FDI: إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، c: الحد الثابت، β_1 و β_2 و β_3 معاملات النموذج

Ms: عرض النقود بالدينار الجزائري، i: سعر الفائدة بالدينار الجزائري، INF: التضخم بالدينار الجزائري.

ثالثا: نموذج دالة مؤشرات السياسة التجارية

حسب المنظور الاقتصادي فإن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن التغير في سعر الصرف من حيث الارتفاع أو الانخفاض وعدم استقراره له آثار عكسية على المناخ الاستثماري ومن ثم تعرض المستثمر إلى خسائر باهظة واحتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر. في حين نجد أن هناك علاقة طردية بين الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وزيادة ربحية قطاع التصدير ومنه زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما بالنسبة للواردات فقد وضحت النظرية الاقتصادية أنه كلما زادت الواردات زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعند دراسة النموذج القياسي قمنا بصياغته على شكل دالة قياسية مناسبة، وكانت النماذج بالشكل التالي:

$$FDI_t = c + \beta_1 EX_t + \beta_2 TCH_t + \beta_3 IMP_t \dots \dots \dots (03-02)$$

FDI: إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، c: الحد الثابت (حد الكفاف)، β_1 و β_2 و β_3 معاملات النموذج، EX: الصادرات بالدينار الجزائري، IMP: الواردات بالدينار الجزائري، TCH: سعر الصرف الحقيقي بالدينار الجزائري مقابل الدولار.

الفرع الثالث: مصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية

أخذت بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة الممتدة من 1990-2015 لكل من نموذج مؤشرات السياسة المالية، النقدية ومؤشرات السياسة التجارية، وهذه البيانات تم الحصول عليها من مصادر رسمية بنك الجزائر، البنك الدولي، تقارير هيئة الأمم المتحدة للاستثمار، تقارير هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ديوان الوطني للإحصائيات.

المطلب الثاني: الأدوات التي استخدمتها الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من الأدوات الإحصائية المستخدمة في عينة الدراسة مع معرفة البرامج المستخدمة للدراسة.

الفرع الأول: طريقة المربعات الصغرى (OLS)

عبارة عن تحديد رياضي للانحدار الخطي، والتي تعطي الخط الذي يعطي أحسن تمثيل للانحدار، والقاعدة الأساسية لهذه الطريقة هي تدنئة الأخطاء حول هذا الخطاً إلى أدنى حد ممكن عن طريق تدنئة مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن القيم المشاهدة.

واقصرنا في دراستنا على الانحدار الخطي المتعدد ذلك لأن دراستنا تحتوي على عدة متغيرات مستقلة، وكذلك الانحدار الخطي البسيط وذلك في بعض النماذج المعدلة.

يعتبر الانحدار الخطي البسيط أبسط أنواع نماذج الانحدار، وذلك لأن هذا الأخير يدرس العلاقة بين متغير تابع

$$Y_i = c + \beta_1 X_i \dots \dots \dots (04-02)$$

ومتغير مستقل، يمكن نمذجة العلاقة بين المتغيرين Y_i و X_i على الشكل: β_1 : معاملات النموذج.¹

والانحدار الخطي المتعدد هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستهمل لتقدير قيم سابقة ولتنبؤ قيم مستقبلية، وهو عبارة أيضاً عن انحدار للمتغير التابع (Y) على العديد من المتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_k لذا فهو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة.

¹ خليلي فائزة، شنافي خديجة، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة (1990-2014)، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أكلي محمد أوحاج، البويرة الجزائر، 2015، ص ص: 110-111.

والمعادلة الخطية في الانحدار الخطي المتعدد هي: $Y = c + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \varepsilon_i \dots \dots \dots (05-02)$

حيث أن: Y : المتغير التابع، c : حد ثابت، β_1 : ميل الانحدار Y على المتغير المستقل الأول، β_2 : ميل الانحدار Y على المتغير المستقل الثاني، X_1 : المتغير المستقل الأول، X_2 : المتغير المستقل الثاني، ε_i : البواقي.¹

بعد الحصول على نتائج معادلة الانحدار يجب علينا أن نبين هل أن هذه المعاملات مقبولة من الناحية الإحصائية أي معنوية إحصائياً مع التنويه بأن المعنوية تكون لكل معامل على حدة. ولكي نحكم على معنوية معاملات الانحدار نستعين باختبار (T-s) ومستوى الاحتمالية المقابل له، ولمعرفة المعنوية الإجمالية للنموذج نأخذ (R^2) فهو يسمى بمعامل التحديد والذي يستخدم لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج المقدر (المعادلة المقدرة)، وكما نستخدم أيضاً إحصائية (F) للحكم على معنوية النموذج المقدر ككل عند مستوى معنوية معين.

الفرع الثاني: البرامج المستخدمة في الدراسة

لقد كان الأسلوب المعتمد الأنسب لهذه الدراسة هو الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة ودراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews6.

¹ خليفي فائزة، شنافي خديجة، نفس المرجع السابق، ص: 113-114.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

فيما يلي سنتطرق إلى صلب الدراسة الميدانية وهي اختبار أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر مستخدمين أدوات إحصائية للدراسة التي سبق وتناولناها في المبحث الأول، حيث سنتناول في المطلب الأول عرض النتائج بشكل متسلسل مستخدمين في ذلك الجداول نظراً لسهولة التحليل، أما المطلب الثاني سنتطرق إلى مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها في المطلب الأول.

المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية

سنحاول في هذا المطلب دراسة أثر قياسي لبعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام أهم الأدوات الإحصائية.

الفرع الأول: الارتباطات الجزئية

الجدول رقم (01-02): الارتباطات الجزئية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي.¹

المتغيرات	G	GDP	TAX	i	Ms	INF	TCH	IMP	EX
FDI	0.81	0.87	0.79	-0.57	0.78	-0.58	0.65	0.82	0.89
	موجبة	موجبة	موجبة	سالية	موجبة	سالية	موجبة	موجبة	موجبة
	قوية	قوية	قوية	متوسطة	قوية	متوسطة	قوية	قوية	قوية

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات EViews 6

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي بقيمة 0.87، والإنفاق العام بقيمة 0.81 والواردات بقيمة 0.82، كما نلاحظ أن هناك ارتباط متوسط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضريبة بقيمة 0.79، وعرض النقود بقيمة 0.78، وسعر الصرف بقيمة 0.65، في حين نجد أن هناك ارتباط قوي جداً بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات بقيمة 0.89، وهذا ما يفسر بأن الصادرات هي أكثر المؤشرات تأثيراً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر

لقد قمنا بتقدير النموذج الأول بطريقة المربعات الصغرى العادية، لكن نظراً لعدم معنوية بعض المتغيرات قمنا بتحسين النموذج وذلك بإدخال اللوغاريتم النيبيري لتصبح المعادلة غير خطية.

نقوم بتطبيق طريقة المربعات الصغرى ونموذج على البيانات المالية، وكانت النتائج ملاحظة في الجدول التالي:

¹ الملحق رقم (02): الارتباطات الجزئية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ص: 77.

الجدول رقم (02-02): نتائج تقدير نموذج العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر.¹

داربون واتسون (DW)	معامل التحديد R ²	اختبار فيشر F	اختبار ستودنت (T-s)		المعاملات المقدرة	المتغيرات المستقلة
			القيمة الاحتمالية	القيمة		
1.88	0.82	33.44	0.23	-1.23	-23634.72	الحد الثابت (c)
			0.0015	3.61	0.039	GDP
			0.025	-2.40	-0.058	G
			0.45	0.75	0.020	TAX

المصدر: من إعداد الطلبات بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews6.

ومن خلال الجدول رقم (02-02) يمكن كتابة النموذج بالشكل المختصر التالي:

$$FDI_t = -23634.72 + 0.039GDP_t - 0.058G_t + 0.020 TAX_t \dots\dots\dots(06-02)$$

(T-s) (-1.23) (3.61) (-2.40) (0.75)
R² = 0.82 F= 33.44 DW=1.88 n= 26

حيث: القيم الموضوعية بين قوسين تمثل إحصائية ستودنت T-s، R²: معامل التحديد، n: عدد المشاهدات

F: إحصائية فيشر، DW: إحصائية داربون واتسون.

وسيتيم الاعتماد على هذه القيم في جميع المعادلات الآتية.

أ- نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الانحدار للمعلمة الضريبية (0.020) وهي تشير إلى أن الضرائب تؤثر إيجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن قيمة معامل الانحدار للمعلمة الناتج المحلي الإجمالي (0.039) وهي تشير لتأثير هذا الأخير إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وكذلك نجد قيمة معامل الانحدار للمعلمة الإنفاق العام (-0.057) وهي تعني بأن الإنفاق العام يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
ب- قيم المتغيرات المستقلة وباستخدام القيمة الاحتمالية نجد:

- Prob (GDP) = 0.0015 وهي أقل من مستوى الدلالة عند 5% وهذا يعني قبول الفرضية H₁؛

- Prob (G) = 0.025 وهي أقل من مستوى الدلالة عند 5% وهذا يعني قبول الفرضية H₁؛

- Prob (TAX) = 0.45 وهي أكبر من مستوى الدلالة عند 5% وهذا يعني أنه نرفض الفرضية التي تقر بمعنوية المعلمة.

نستنتج أن كل من متغيري الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام معنويتين عند مستوى معنوية 5%، في حين نجد أن متغيرة الضرائب فهي غير معنوية حسب اختبار ستودنت (T-s).

¹ الملحق رقم (03): نتائج تقدير نموذج علاقة مؤشرات السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر، ص: 77.

ج- حسب اختبار فيشر (F)، وصلت قيمة فيشر (F) المحسوبة إلى 33.46 وهي أكبر من قيمتها الجدولة والتي قدرت ب 3.42 وبالتالي نقبل الفرضية H₁ التي تقر بمعنوية المعلمات وهي مجمعة؛
د- قيمة معامل التحديد (R²) هي 0.82 وهي تعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 82% من المتغيرات الكلية (الانفاق العام، الناتج المحلي الإجمالي والضرية) إلى المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، والباقي يرجع لمتغيرات أخرى لا نعلمها بنسبة 18%.

عموما نحاول تحسين النموذج نظرا لعدم معنوية بعض المتغيرات حسب الاختبارات الإحصائية، وبناء على ما سبق سنقوم بحذف متغير الضريبة لتحسين النموذج، وبعد عدة محاولات تحصلنا على نموذجين من الشكل التالي:

$$FDI_t = c + GDP_t + G_t \dots \dots \dots (07-02) \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$LFDI_t = c + LGDP_t + LG_t \dots \dots \dots (08-02) \quad \text{النموذج الثاني:}$$

وكانت نتائج النموذجين ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (03-02): نتائج تقدير النموذج الأول والثاني بعد التعديل.¹

النماذج المقدره	R ²	القيمة الاحتمالية	إحصائية F	DW	Akaike (AIC)
النموذج الأول	0.81	ليست كلها معنوية عند مستوى معنوية 5%	50.86	1.78	24.65
النموذج الثاني	0.78	كلها معنوية عند مستوى معنوية 5%	40.85	0.89	2.96

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات EViews6.

من خلال الجدول رقم (03-02) نلاحظ أن النموذج الثاني أحسن من النموذج الأول وذلك لأن:

أ- النموذج الثاني قد حقق قيمة لمعامل التحديد (R²) مقبولة والتي قدرت ب 0.78؛

ب- النموذج الثاني قد حقق أقل قيمة لمعامل أكايك (AIC) وقدر ب 2.96؛

ج- كما أن كل معلمات النموذج الثاني معنوية عند مستوى معنوية 5% حسب إحصائية ستودنت (T-s)، ومنه نقبل الفرضية التي تقر بمعنوية المعلمات H₁؛

د- يوجد بالنموذج ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى فقط، ولا يوجد ارتباط من الدرجة الثانية حسب اختبار بدوش جولد فيري (B.G).

¹ الملحق رقم (04)، نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الأول)، ص: 78.

-الملحق رقم (05)، نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الثاني)، ص: 78.

ج- كما أن إحصائية فيشر (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولة ومنه نقبل الفرضية H_1 . ويتم صياغة النموذج الثاني بالشكل الآتي:

$$LFDI_t = -18.35 + 2.75 LGDP_t - 0.92LG_t \dots \dots \dots (09-02)$$

(T-s) (-5.67) (5.60) (-2.25)

n = 26 R² = 0.78 F = 40.85 DW = 0.89 AIC = 2.96

الفرع الثالث: العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر

من أجل معرفة أثر مؤشرات السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر، تم تطبيق الانحدار الخطي المتعدد على البيانات الكمية، وعند تقدير النموذج بدالة خطية كانت النتائج ملاحظة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04-02): نتائج تقدير نموذج العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر.¹

داربون واتسون DW	معامل التحديد R ²	اختبار فيشر F	اختبار ستيدونت (T-s)		المعاملات المقدرة	المتغيرات المستقلة
			القيمة	مستوى المعنوية		
0.61	0.67	15.47	1.61	0.12	107421.72	الحد الثابت (c)
			4.50	0.0002	0.016	Ms
			-0.39	0.695	-2844.96	I
			-1.24	0.225	-2753.91	INF

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على نتائج برنامج EViews6

من خلال الجدول رقم (04-02) يمكن كتابة النموذج بالشكل المختصر التالي:

$$FDI_t = 107421.72 + 0.016Ms_t - 2844.96i_t - 2753.91INF_t \dots \dots \dots (10-02)$$

(T-s) (1.61) (4.50) (-0.39) (-1.24)

R² = 0.67 F = 15.47 n = 26 DW = 0.61

نلاحظ من الجدول السابق رقم (04-02) والنموذج أعلاه:

أ- أن قيمتي معامل الانحدار للمعلمة سعر الفائدة هي (-2844.96) والمعلمة التضخم هي (-2753.91) وهذا يدل على أنهما يؤثران بالسلب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي حين نجد أن قيمة المعلمة عرض النقود (0.016) وهي تقرر بأن عرض النقود يؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

ب- قيم المتغيرات المستقلة وباستخدام القيمة الاحتمالية نجد أن:

- Prob (Ms) = 0.0002 وهي أقل من مستوى الدلالة عند 5%، وهذا يعني قبول الفرضية H_1 ؛
- Prob (i) = 0.695 وهي أكبر من مستوى الدلالة عند 5%، وهذا يعني أننا نرفض الفرضية H_0 ؛

¹ الملحق رقم (06)، نتائج تقدير نموذج علاقة مؤشرات السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر، ص: 78.

- Prob (INF) = 0.225 وهي أكبر من مستوى الدلالة عند 5%، وهذا يعني أننا نرفض الفرضية التي تقرر بمعنوية المعلمة؛

ج- حسب اختبار إحصائية فيشر (F)، فقد وصلت قيمة فيشر (F) المحسوبة إلى 15.47، وهي أكبر من قيمتها الجدولة والتي قدرت ب3.42 ومنه نقبل الفرضية H_1 ، والتي تقرر بمعنوية المعلمات وهي مجموعة؛

د- قيمة معامل التحديد (R^2) قدرت ب0.67 وهي تعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 67% من المتغيرات الكلية المتمثلة في (سعر الفائدة، عرض النقود والتضخم) إلى المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، والباقي ترجع لمتغيرات أخرى لا نعلمها بنسبة 31%؛

بعد عدة محاولات لتعديل وتصحيح النموذج تبقى متغيرتي التضخم وسعر الفائدة غير معنويتين عند كل من مستوى معنوية 1%، 5% و 10%، لذا قمنا بحذف متغيرة التضخم والملاحظ بأن النموذج بقي غير معنوي لمتغيرة سعر الفائدة لذا قمنا كذلك بحذف هذه الأخيرة ليتبقى النموذج من الشكل الخطي البسيط.

قمنا باستخدام طريقتي الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، واستخرجنا النماذج التالية:

$FDI = c + Ms \dots \dots \dots (11-02)$	النموذج المعدل الأول:
$LFDI = c + LMs \dots \dots \dots (12-02)$	النموذج المعدل الثالث:
$FDI = c + LMs \dots \dots \dots (13-02)$	النموذج المعدل الثاني:
$LFDI = c + Ms \dots \dots \dots (14-02)$	النموذج المعدل الرابع:

وكانت النتائج كما هي في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-05): نتائج تقدير النماذج بعد التعديل.¹

AIC	DW	F	القيمة الاحتمالية	R^2	النماذج المقدر
25.33	1.40	37.38	كلها معنوية	0.60	النموذج الأول
3.73	1.07	22.51	Ms فقط معنوية	0.48	النموذج الثاني
25.48	1.68	28.59	كلها معنوية	0.54	النموذج الثالث
3.87	0.48	16.48	كلها معنوية	0.40	النموذج الرابع

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على نتائج برنامج EViews6

¹ الملحق رقم (07)، نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الثالث)، ص: 78.

- الملحق رقم (08)، نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الرابع)، ص: 78.

- الملحق رقم (09)، نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الخامس)، ص: 78.

- الملحق رقم (10)، نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج السادس)، ص: 78.

من خلال الجدول رقم (05-02) نلاحظ أن كل النماذج جيدة، وأحسن نموذج هو النموذج الأول وذلك لأنه:

أ- يحتوي على أكبر قيمة لمعامل التحديد (R^2) والتي قدرت ب 0.60؛

ب- كل المعلمات معنوية عند مستوى معنوية 5% وذلك حسب إحصائية ستودنت (T-s)، ومنه نقبل الفرضية H_1 ؛

ج- معنوية إحصائية فيشر (F) المحسوبة معقولة وقد قدرت ب 37.38 وهي أكبر من قيمتها الجدولة ومنه نقبل الفرضية H_1 ؛

هـ- ليس هنالك ارتباط خطي بين المعلمات وذلك حسب إحصائية داربون واتسون (DW) والتي قدرت ب 1.40.

من خلال الجدول رقم (05-02) يمكن صياغة النموذج الأول بالشكل التالي:

$$FDI_t = 37118.11 + 0.0200Ms_t \dots\dots\dots (15-02)$$

(T-s) (1.81) (6.11)
 $R^2 = 0.60$ $n = 26$ $F = 37.38$ $DW = 1.40$ $AIC = 25.33$

الفرع الرابع: العلاقة بين مؤشرات السياسة التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر

قد قمنا بتطبيق الانحدار الخطي المتعدد على البيانات الكمالية من أجل تقدير معالم النموذج، وبعد التقدير كانت النتائج ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06-02): نتائج تقدير نموذج العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر.¹

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدره	اختبار ستودنت (T-s)		اختبار فيشر F	معامل التحديد R^2	داربون واتسون DW
		القيمة	مستوى المعنوية			
الحد الثابت (c)	-1719.461	-0.04	0.96	31.20	0.80	2.48
EX	0.056	3.64	0.0014			
IMP	-0.014	-0.83	0.41			
TCH	56.87	-0.08	0.93			

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على نتائج برنامج EViews6.

ويمكن كتابة النموذج بالشكل المختصر التالي:

$$FDI_t = -1719.461 + 0.056EX_t - 0.014IMP_t + 56.87TCH_t \dots\dots\dots (16-02)$$

(T-s) (-0.04) (3.64) (-0.83) (0.08)
 $R^2 = 0.80$ $n = 26$ $F = 31.20$ $DW = 2.48$

¹ الملحق رقم (11)، نتائج تقدير نموذج علاقة مؤشرات السياسة التجارية بالاستثمار الأجنبي المباشر، ص: 79.

نلاحظ من الجدول رقم (06-02) أعلاه:

أ- قيمة معامل الانحدار لمعلمة سعر الصرف (56.87)، وهي تعني أن سعر الصرف يؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر. وكذلك قيمة معلمة الصادرات (0.056)، وذلك يفسر بأن الصادرات تؤثر إيجابياً على الاستثمار الأجنبي المباشر. كما نلاحظ أن قيمة معلمة الواردات (-0.014)، ونفسر ذلك بأن الواردات تؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- قيم المتغيرات المستقلة وباستخدام قيمة احتمالية نجد أن:

Prob (EX) = 0.0014 - وهي أقل من مستوى الدلالة عند 5%، وهذا يعني قبول الفرضية H_1 وهذا يقود إلى معنوية المعلمة.

Prob (IMP) = 0.41 - وهي أكبر من مستوى الدلالة عند 5%، وهذا يعني أننا نرفض الفرضية التي تقر بمعنوية المعلمة.

Prob (TCH) = 0.93 - وهي أكبر من مستوى الدلالة عند 5%، وهذا يعني أننا نرفض الفرضية التي تقر بمعنوية المعلمة.

ج- حسب اختبار فيشر (F)، وصلت قيمة فيشر (F) المقدرة إلى 31.20 وهي أكبر من قيمتها الجدولة والتي قدرت ب3.42 وعليه نقبل الفرضية H_1 ، وهذا يعني أن المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

د- قيمة معامل التحديد (R^2) هي 0.80، وهي تعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ب78% من المؤشرات الكلية (الصادرات، الواردات وسعر الصرف) إلى المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، والباقي ترجع إلى متغيرات أخرى لا نعلمها بنسبة 22%.

عموماً نحاول تحسين النموذج نظراً لعدم معنوية بعض المؤشرات حسب الاختبارات الإحصائية، وذلك بحذف المتغيرات غير المعنوية وبعد عدة محاولات لتحسين النموذج تم استخراج نموذجين من الشكل التالي:

$$FDI = c + LEX + IMP \dots \dots \dots (17-02)$$

النموذج الأول:

$$FDI = c + LEXP + LTCH \dots \dots \dots (18-02)$$

النموذج الثاني:

وكانت نتائج النموذجين ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (07-02): نتائج تقدير النماذج بعد التعديل.¹

النماذج المقدره	R ²	القيمة الاحتمالية	إحصائية F	DW	Akaike (AIC)
النموذج الأول	0.77	كلها معنوية عند مستوى معنوية 5%	40.44	2.08	24.84
النموذج الثاني	0.81	كلها معنوية عند مستوى معنوية 5%	49.80	2.23	24.67

المصدر: من إعداد الطلبات بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews6.

من خلال الجدول رقم (07-02) نلاحظ أن النموذج الثاني أحسن من النموذج الأول، وذلك نظرا للنتائج المتحصل عليها التالية:

أ- أكبر قيمة لمعامل التحديد (R²) قد قدرت ب 0.81؛

ب- أقل قيمة لمعيار أكايك (AIC) وقدرت ب 24.67؛

ج- كل معاملات النموذج معنوية عند مستوى معنوية 5% حسب إحصائية (T-s)، ومنه نقبل الفرضية H₁؛

د- لا يوجد بالنموذج ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى DW= 2.23؛

هـ- كما أن معنوية إحصائية فيشر (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولة وبالتالي نقبل الفرضية H₁.

ويمكن تلخيص النموذج الثاني بالشكل التالي:

$FDI_t = -1182749 + 123261.5LEX_t - 111454.1LTCH_t$			
(T-s)	(-8.98)	(7.67)	(-3.071)
R ² = 0.81	n = 26	F = 49.80	DW = 2.23 AIC = 24.67

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

في هذا المطلب سنقوم بتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها ونفسرها إحصائيا واقتصادياً.

الفرع الأول: التفسير الإحصائي لنتائج النماذج المقدره

بعدما قمنا بتقدير النماذج السابقة وإعادة تحسين النماذج ذات المعلمات غير معنوية، سنأتي إلى التفسير الإحصائي لتلك النتائج المتحصل عليها.

أولاً: نماذج مؤشرات السياسة المالي

من خلال الجدول رقم (03-02) المتعلق بالنموذج المقدر الخاص بالعلاقة بين مؤشرات السياسة المالية بالاستثمار

الأجنبي المباشر، توصلنا إلى التفسير المعنوي والكلبي للنموذج كالاتي:

¹ -الملحق رقم(12)، نتائج تقدير النموذج المعدل الأول، ص: 79.

-الملحق رقم (13)، نتائج تقدير النموذج المعدل الثاني، ص: 79.

1- اختبار القدرة التفسيرية المعنوية للنموذج: اختبار معامل التحديد R^2

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول نلاحظ أن معامل التحديد أكبر من 50% وهو يقدر ب0.82، وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين مؤشرات السياسة المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والذي يدل على أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 82% من التقلبات الناتجة في المتغير التابع، بينما 18% من التقلبات ترجع إلى عوامل أخرى، ومنه هذا النموذج له قدرة تفسيرية.

2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج: إحصائية فيشر F:

فرضية العدم $H_0 : a = b = 0$

الفرضية البديلة $H : a \neq 0$ و $b \neq 0$

ويتم اختبار المعنوية الكلية بمقارنة قيمة فيشر F المحسوبة عند مستوى معنوية معين مع القيمة الجدولية التي يتم استخراجها من جداول فيشر بالاعتماد على درجة حرية (n - k) فإذا كانت قيمة فيشر F المحسوبة أكبر من قيمة فيشر F الجدولية فإننا نقبل الفرضية البديلة، أما إذا كانت قيمة فيشر F المحسوبة أقل من قيمة فيشر F الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم.

$$F_t = 3.42$$

$$F_c = 33.44$$

عند مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة والتي تساوي 33.44 عند مستوى معنوية 5% نجد أنها أكبر من قيمتها الجدولية، وهذا يعني أن بعض المتغيرات المستقلة أو إحداها تؤثر على المتغير التابع، وهذا يعني أن النموذج غير مقبول. وحسب إحصائية ستودنت (T-s) نجد أن بعض المعلمات غير معنوية عند مستوى معنوية 0.05 وهذا ما أدى بنا إلى محاولة تحسين النموذج، فمن خلال الجدول رقم (02-03) المتعلق بالنموذج المحسن الذي تم اختياره كان التفسير المعنوي والكلّي كالآتي:

أ- اختبار القدرة التفسيرية المعنوية للنموذج المحسن: من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن معامل

التحديد أكبر من 50% حيث قدر ب78%، مما يدل على وجود ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يدل على أن 78% من التغير الناتج في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مفسر من قبل المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام) والنسبة المتبقية ترجع إلى متغيرات أخرى لا نعلمها بنسبة 22%، ومنه هذا النموذج له قدرة تفسيرية.

ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج المحسن: بما أن قيمة فيشر (F) المحسوبة تساوي 40.85 وهي أكبر من قيمتها الجدولية والتي تقدر عند مستوى معنوية 0.05 فهي تدل على أن النموذج المقدر مقبول وبالتالي نقبل

الفرضية البديلة، كما نجد أن جميع معاملات النموذج المقدرة معنوية عند مستوى معنوية 0.05، إلى جانب أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين المعلمات المقدرة.

ثانيا: نماذج مؤشرات السياسة النقدية

من خلال الجدول رقم (04-02) المتعلق بالنموذج المقدر الخاص بالعلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية بالاستثمار الأجنبي المباشر، توصلنا إلى التفسير المعنوي والكلّي للنموذج كالتالي:

1- اختبار القدرة التفسيرية المعنوية للنموذج: من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن معامل التحديد قد قدر ب0.67 وهو أكبر من 50%، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 67% من المؤشرات الكلية إلى المتغير التابع والباقي ترجع إلى متغيرات أخرى لا نعلمها بنسبة 36%، ومنه هذا النموذج له قدرة تفسيرية.

2- اختبار المعنوية الكلية: عند مقارنة قيمة فيشر المحسوبة بقيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 نجد أن قيمة فيشر المحسوبة هي 15.47 وهي أكبر من قيمتها الجدولة، وهذا يعني أن بعض المتغيرات المستقلة أو إحداها تؤثر على المتغير التابع، وهذا يعني أن النموذج غير مقبول، وكذلك حسب إحصائية ستودنت (T-s) نجد أن بعض المعلمات غير معنوية عند مستوى معنوية 0.05 وهذا ما أدى بنا إلى محاولة تحسين النموذج.

ومن خلال الجدول رقم (05-02) المتعلق بالنموذج المحسن الذي تم اختياره كان التفسير المعنوي والكلّي كالتالي:

أ- اختبار القدرة التفسيرية المعنوية للنموذج المحسن: من خلال الجدول نلاحظ أن معامل التحديد أكبر من 50% حيث قدر ب60%، مما يدل على ارتباط قوي بين الكتلة النقدية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يدل على أن 60% من التغير الناتج في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مفسر من قبل المتغير المستقل (الكتلة النقدية) والنسبة المتبقية ترجع إلى متغيرات أخرى لا نعلمها بنسبة 40%.

ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج المحسن: بما أن قيمة فيشر (F) المحسوبة تساوي 37.38 وهي أكبر من قيمتها الجدولية والتي تقدر عند مستوى معنوية 0.05 فهي تدل على أن النموذج المقدر مقبول، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة. كما نجد أن جميع معاملات النموذج المقدرة معنوية عند مستوى معنوية 0.05، إلى جانب أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين المعلمات المقدرة وهذا حسب قيمة داربون واتسون المقدرة ب1.40. وبالتالي فمعادلة الانحدار الخطي لها معنوية إحصائية.

ثالثا: نموذج مؤشرات السياسة التجارية

من خلال الجدول رقم (06-02) المتعلق بالنموذج المقدر الخاص بالعلاقة بين مؤشرات السياسة التجارية بالاستثمار الأجنبي المباشر، توصلنا إلى التفسير المعنوي والكلّي للنموذج كالآتي:

1- اختبار القدرة التفسيرية المعنوية للنموذج: من خلال الجدول نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 0.80 وهو أكبر من 50%، مما يدل على وجود ارتباط قوي بين مؤشرات السياسة التجارية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 80% من المؤشرات الكلية إلى المتغير التابع والباقي ترجع إلى متغيرات أخرى لا نعلمها بنسبة 20%.

2- اختبار المعنوية الكلية: بما أن قيمة فيشر المحسوبة هي 31.20 وبمقارنتها بقيمتها الجدولة نجد أنها أكبر منها، وهذا يعني أن بعض المتغيرات المستقلة أو إحداها تؤثر على المتغير التابع، وهذا يعني أن النموذج غير مقبول، وبالتالي نقبل بفرضية العدم، وحسب إحصائية ستودنت (T-S) نجد أن بعض المعلمات غير معنوية عند مستوى معنوية 0.05 وهذا ما أدى بنا إلى محاولة تحسين النموذج.

ومن خلال الجدول رقم (07-02) المتعلق بالنموذج المحسن الذي تم اختياره كان التفسير المعنوي والكلّي كالآتي:

أ- اختبار القدرة التفسيرية المعنوية للنموذج المحسن: نلاحظ أن معامل التحديد أكبر من 50% حيث قدر بـ 0.81 مما يدل على وجود ارتباط قوي بين سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك بين هذا الأخير مع الصادرات، وهذا يدل على أن 81% من التغير الناتج في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مفسر من قبل المتغيرات المستقلة (سعر الصرف والصادرات) والباقي ترجع إلى متغيرات أخرى لا نعلمها بنسبة 19%.

ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج المحسن: بما أن قيمة فيشر (F) المحسوبة تساوي 49.80 وهي أكبر من قيمتها الجدولية والتي تقدر عند مستوى معنوية 0.05 فهي تدل على أن النموذج المقدر مقبول وبالتالي سوف نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن التغير في سعر الصرف والصادرات يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهو ما يدل على أن معادلة الانحدار لها معنوية إحصائية. كما نجد أن جميع معلمات النموذج المقدر معنوية عند مستوى معنوية 0.05، إلى جانب أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين المعلمات المقدره وهذا حسب قيمة داربون واتسون المقدره بـ 2.23.

الفرع الثاني: التفسير الاقتصادي

بعدها قمنا بالتفسير الإحصائي للنماذج التي تم بنائها سنتطرق للتفسير الاقتصادي.

أولاً: تفسير نماذج مؤشرات السياسة المالية

من خلال معادلة الانحدار للنموذج المقدر الخاص بالعلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر يشير معامل الانحدار للناتج المحلي الإجمالي أنه إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتفع بقيمة معامل الانحدار والتي تساوي إلى 0.039، وهذا يفسر وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. كما يشير معامل الانحدار للإنفاق العام أنه إذ ارتفع الإنفاق العام بوحدة واحدة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تنقص بقيمة معامل الانحدار والتي تساوي إلى -0.058، أي أنه يوجد علاقة عكسية بين الإنفاق العام وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. في حين يشير معامل الانحدار للضرائب أنه إذ ارتفعت الضرائب بوحدة واحدة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتفع بقيمة معامل الانحدار والتي تساوي 0.02، وهذا يفسر وجود علاقة طردية بين الضرائب وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

في حين تفسر معادلة الانحدار للنموذج المحسن إلى أن: معامل الانحدار للناتج المحلي الإجمالي يشير إلى أنه إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتفع بقيمة معامل الانحدار والتي تساوي إلى 2.75، وهذا يفسر وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي وهذا ما توافقت مع النظرية الاقتصادية. كما يشير معامل الانحدار للإنفاق العام أنه إذ ارتفع الإنفاق العام بوحدة واحدة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تنقص بقيمة معامل الانحدار والتي تساوي إلى -0.92، أي أنه يوجد علاقة عكسية بين الإنفاق العام وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: تفسير نماذج مؤشرات السياسة النقدية

من خلال معادلة الانحدار لنموذج العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية بالاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن: معامل الانحدار لعرض النقود يشير إلى أنه إذ ارتفع عرض النقود بوحدة واحدة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتفع بقيمة معامل الانحدار والتي تساوي 0.016، وهذا يفسر وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعرض النقود وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. كما يشير معامل الانحدار لسعر الفائدة

الحقيقي أنه إذ ارتفعت أسعار الفائدة بوحدة واحدة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تنقص بقيمة معامل الانحدار والتي تساوي إلى -2844.96 ، أي أنه يوجد علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. في حين يشير معامل الانحدار للتضخم أنه إذ ارتفع التضخم بوحدة واحدة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تنخفض بقيمة معامل الانحدار والتي تساوي -2753.91 ، وهذا يفسر وجود علاقة عكسية بين التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

في حين تشير معادلة الارتباط للنموذج المحسن إلى أن: معامل الانحدار لعرض النقود على أنه إذ ارتفع العرض النقدي بوحدة واحدة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تزيد بقيمة معامل التحديد والتي تساوي 0.02 ، وهذا يفسر وجود علاقة طردية بين عرض النقود وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ثالثاً: تفسير نماذج مؤشرات السياسة التجارية

من خلال معادلة الانحدار لنموذج العلاقة بين مؤشرات السياسة التجارية بالاستثمار الأجنبي المباشر يشير معامل الانحدار للصادرات أنه إذ ارتفعت قيمة الصادرات بوحدة واحدة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتفع بقيمة معامل الانحدار والتي تساوي 0.056 ، وهذا يفسر وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. كما يشير معامل الانحدار للواردات أنه إذ ارتفعت قيمة الواردات بوحدة واحدة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تنقص بقيمة معامل الانحدار والتي تساوي -0.014 ، أي أنه يوجد علاقة عكسية بين قيمة الواردات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. في حين يشير معامل الانحدار لسعر الصرف الحقيقي أنه إذ ارتفع سعر الصرف الحقيقي بوحدة واحدة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتفع بقيمة معامل الانحدار والتي تساوي 56.87 وهذا يفسر وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

في حين تشير معادلة الانحدار لنموذج المحسن إلى معامل التحديد للواردات أنه إذ ارتفعت قيمة الواردات بوحدة واحدة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تزيد بقيمة معامل الانحدار والتي تساوي 123261.5 ، أي أنه يوجد علاقة طردية بين الواردات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. في حين يشير معامل التحديد لسعر الصرف الحقيقي أنه إذ ارتفع سعر الصرف الحقيقي بوحدة واحدة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تنقص

بقيمة معامل التحديد والتي تساوي 123261.5-، وهذا يفسر وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الفرع الثالث: مناقشة نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى:

- توصلنا من خلال الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك بينت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر ايجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أي أنه على الدولة الجزائرية تشجيع إنتاج السلع والخدمات وتوفير المناخ المناسب لذلك وهذا ما يشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الجزائر.

كما توصلنا إلى أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العام، وهذا يفسر بأن الإنفاق العام يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي إذا أرادت الدولة الجزائرية استقطاب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما عليه سوى التقليل من نفاقها العامة.

- فيما يخص مؤشرات السياسة النقدية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر فقد توصلنا إلى أن هناك علاقة طردية بين عرض النقود وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فهذا الأخير يؤثر ايجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي على الجزائر تبني نظام نقدي يساعدها على جذب الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- فيما يخص مؤشرات السياسة التجارية فقد توصلنا لوجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، حيث أن الصادرات تؤثر ايجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي إذا أرادت الدولة الجزائرية جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية عليها تنويع صادراتها والتقليل من إيراداتها. كما توصلنا كذلك إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن سعر الصرف الحقيقي يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي على الجزائر إذا أرادت زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عليها تبني نظام للصرف مرن، وتوفير سوق للعملة وتوفير سوق للعملاء بين البنوك.

خلاصة الفصل:

لقد خصصنا هذا الفصل بالجانب التطبيقي من دراستنا، وكان الهدف منه تطبيق ماتم التوصل إليه في الجانب النظري، واختبار مامدى تطابقه مع الواقع العملي، وكذا اختبار فرضيات الدراسة التي تم وضعها. فتناولنا أولا الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من طريقة وأدوات جمع المعلومات للدراسة، التي يمكن من خلالها التوصل للمعطيات وتلخيصها ومعالجتها، وكذا تحديد عينة الدراسة والمتمثلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام، الضرائب، عرض النقود، سعر الفائدة، التضخم، الصادرات، الواردات وسعر الصرف الحقيقي للجزائر للفترة الممتدة من 1990-2015، وتحديد متغيرات الدراسة والمتمثلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي كمتغيرات مستقلة.

وحاولنا بناء نموذج قياسي يحدد أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من أجل الوصول إلى أهم المؤشرات التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أجل معرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، استعملنا نموذج الانحدار البسيط والمتعدد عن طريق استخدام نوعين من النماذج (الخطي واللوجاريتم النيبيري).

لنقوم في الأخير بعرض وتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة انطلاقا من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها حيث بينت نتائج الدراسة أن:

- نوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي علاقة لوغاريتمية خطية؛
- هناك علاقة طردية بين كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود والصادرات حيث أظهرت بأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود والصادرات ذات دلالة إحصائية. في حين توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام وسعر الصرف الحقيقي حيث أظهرت الدراسة أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العام وسعر الصرف الحقيقي ذات دلالة إحصائية.

الخاتمة

الخاتمة

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر عنصر هاماً لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، خاصة مع زيادة تدفقاته نحو الدول النامية التي تعتبره مصدراً هاماً للتمويل وكذلك من أجل أن ينقل لها التكنولوجيات الحديثة التي قد تساعد بشكل أو بآخر بتطورها في بعض المجالات، وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تزايد اهتمامها بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مستمر والتي تسعى إلى استقطاب أعداداً هائلة منه، ويبدو ذلك جلياً من خلال البرامج والاصلاحيات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية والتي من أهدافها تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم الذي يشجع المستثمري الأجانب على إقامة مستثمراتهم في الجزائر.

لذلك تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته في الاقتصاد الوطني والمناخ الاستثماري ومكوناته، وكذلك التطرق إلى بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي التي كانت محل الدراسة وأثر هذه الأخيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المنظرين الاقتصاديين، ثم تطرقنا لها في الجانب التطبيقي من خلال اسقاطها على الجزائر باستعمال طريقة الانحدار الخطي البسيط والمتعدد باستعمال EViews6 على البيانات الكمية لبعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2015.

اختبار صحة الفرضيات:

انطلاقاً من خلفيات الدراسة واشكالياتها قمنا بمعالجة الموضوع من مجموعة من الفرضيات وبالاعتماد على النتائج السابقة نتج عن تلك الفرضيات كالتالي:

1- الفرضية الأولى: والتي تنص على وجود أثر إيجابي للناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر ووجود أثر سلبي للضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر فهي خاطئة حيث أثبتت الدراسة على وجود أثر إيجابي للناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن هناك أثر سلبي للإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر ووجود أثر إيجابي للضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر؛

2- الفرضية الثانية: والتي تنص على وجود أثر سلبي لمؤشرات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر فهي خاطئة، حيث أثبتت الدراسة أن عرض النقود يؤثر إيجابياً على الاستثمار الأجنبي المباشر بينما مؤشري التضخم وسعر الفائدة لهما أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

الخاتمة

- 3- الفرضية الثالثة:** والتي تنص على أن سعر الصرف يؤثر إيجابياً على الاستثمار الأجنبي المباشر في حين تؤثر كل من الصادرات والواردات سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر فهي خاطئة، حيث أن الصادرات تؤثر إيجابياً على الاستثمار الأجنبي المباشر بينما يؤثر سعر الصرف سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- 4- الفرضية الرابعة:** والتي نصت على امكانية صياغة نموذج قياسي عن طريق الملاحظة البيانية وتطورها، وتحديد معامل الارتباط للعلاقة وشدتها وبناء نموذج قياسي سواء كان خطي أو غير خطي يفسر لنا أثر المؤشرات الكمية محل الدراسة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فهي صحيحة، حيث تم بناء نموذج قياسي خطي وغير خطي تم من خلاله تفسير أثر المؤشرات الكمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تم من خلال معامل الارتباط تحديد نوع وشددة العلاقة بين المؤشرات الكمية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- 5- الفرضية الخامسة:** والتي تنص على أن أكثر المؤشرات الاقتصادية تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر هو الناتج المحلي الإجمالي فهي خاطئة، حيث أثبتت الدراسة أن مؤشر الصادرات هو أكثر المؤشرات الاقتصادية تأثيراً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

النتائج المتوصل إليها:

- وانطلاقاً من عرض البيانات وبناء النموذج وتحليله وتفسيره، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:
- 1- للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني من بينها توسيع نطاق السوق المحلي، نقل التكنولوجيات الحديثة، زيادة الرأسمال الاجتماعي؛
 - 2- المناخ الاستثماري هو الذي يتحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي للبلد المضيف، وذلك لما لهذا الأخير من أهمية بالغة؛
 - 3- أكثر المؤشرات الكمية التي ترتبط ارتباطاً قوياً بالاستثمار الأجنبي المباشر هو مؤشر الصادرات، ثم يليه كل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام؛
 - 4- أكثر مؤشرات السياسة المالية تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، حيث هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتمثلت في علاقة لوغاريتمية خطية من خلال النموذج الذي تم بناؤه؛
 - 5- أكثر مؤشرات السياسة النقدية تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مؤشر عرض النقود، حيث هناك علاقة طردية بين عرض النقود وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتمثلت في علاقة خطية من خلال النموذج الذي تم بناؤه؛

الخاتمة

- 6- أكثر مؤشرات السياسة التجارية تأثرا على الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مؤشر الصادرات، حيث هناك علاقة طردية بين الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتمثلت في علاقة لوغاريتمية خطية من خلال النموذج الذي تم بناؤه؛
- 7- تم التوصل إلى أن الإنفاق العام كلما ارتفع كلما كان له أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- 8- توصلنا إلى أن أسعار الفائدة حتى وإن ارتفعت فهي لا تعمل على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو عكس ما هو متعارف عليه؛
- 9- سعر الصرف الحقيقي عند ارتفاعه يؤثر سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- 10- يعد مؤشر الصادرات أكثر المؤشرات الاقتصادية تأثرا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

توصيات تخص الدراسة:

بعد استعراض مختلف المقاربات والأفكار النظرية والدراسة التطبيقية، وبعد استخلاص نتائج البحث في ظل إشكالية وفرضيات البحث، يمكننا اقتراح جملة من التوصيات نعتقد أنه بتجسيدها ستعود بالنفع على الاقتصاد الجزائري، ويمكن أن نوردتها كما يلي:

- 1- على الجزائر تبني سياسة الإنفتاح الاقتصادي، الرامية إلى معالجة الاختلالات التي تعترى الاقتصاد الوطني؛
- 2- على الجزائر تحسين مناخها الاستثماري وتطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي من أجل الظفر بأكبر عدد ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- 3- ضرورة تشجيع الجزائر للاستثمار في المجالات الأخرى خارج المحروقات كمجال الزراعة والسياحة وتنويع صادراتها؛
- 4- إجراء إصلاحات في السياسات الاقتصادية من أجل التحكم في أسعار الصرف وكبح معدلات التضخم؛
- 5- على الجزائر التقليل من نفاقتها العامة، وتشجيع الأفراد على الادخار؛
- 6- على الجزائر التقليل من وارداتها من أجل استقطاب أكبر عدد من الاستثمارات.
- 7- على الجزائر أن تستغني عن أسعار الفائدة نظرا لعدم تشجيع هذه الأخيرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعويضها بشكل آخر من أشكال التحفيز التي ستجذب لنا أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

الخاتمة

آفاق البحث:

- بعد الانتهاء من معالجة إشكالية بحثنا المركزة على دراسة قياسية حول أثر بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن خلال مسار التحليل النظري والتطبيقي الذي ركز عليه بحثنا ظهرت لنا العديد من الجوانب والإشكالات الجديدة بمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية والتطبيقية ومنها:
- 1- القيام بدراسة أثر المتغيرات الاجتماعية على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر) إلى جانب المتغيرات الاقتصادية التي قمنا بدراستها؛
 - 2- إدخال بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى على الدراسة كالادخار والنمو الاقتصادي للتعرف على المزيد من المتغيرات التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير؛
 - 3- دراسة أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR)؛
 - 4- دراسة أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (دراسة مقارنة)؛
 - 5- دراسة أثر السياسات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة من الدول العربية باستخدام معطيات بانل (Panel).

قائمة المراجع

❖ أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- 1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط: 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 2- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 3- تامر البكري، التسويق - أسس ومفاهيم معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 4- حامد عبد المجيد دران، السياسات المالية، ط: 1، دار الصفاء، الإسكندرية، مصر، 1984.
- 5- حسام علي دواد، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط: 1، دار الميسرة، عمان، 2014.
- 6- خالد واصف، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي، ط: 7، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- 7- دريد محمود السمراي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، ط: 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.
- 8- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
- 9- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، القاهرة، 2006.
- 10- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- 11- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي - تحليل كمي، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003.
- 12- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية - تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997.
- 13- عبد الرزاق محمد حسين الجيوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط: 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 14- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.
- 15- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 16- عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف في الأسواق المالية، ط: 1، دون دار نشر، الأردن، 2004.
- 17- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 18- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001.
- 19- عمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة، الجزائر، 2003.

- 20- فرحات غول، التسويق الدولي - مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 21- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط:2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 .
- 22- محمد أحمد سويلم، الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الاسلامي، ط:1، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2009.
- 23- محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2003.
- 24- محمد عبد العزيز عبد الله عيد، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط: 1، دار النفائس لنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 25- محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 26- موسى سعيد مطر وآخرون، المالية العامة، ط: 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 27- ميل الزيدانيين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي- منظور العملي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999.
- 28- نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط:1، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- 29- وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية و المالية والاستقرار الاقتصادي- النظرية والتطبيق، ط:1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010.
- ب- المذكرات**
- 30- أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013./2014.
- 31- حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري -تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 32- خليفة برايس، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال فترة 1970-2010، رسالة ماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013.

- 33- دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012./2013.
- 34- رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 35- سمير يحياوي، العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 36- عبد الرحمن تومي، آفاق وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- 37- فائزة خليف، خديجة شنافي، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2014، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ألكلي محمد أوحاج، البويرة الجزائر، 2015.
- 38- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- ج- مجالات:**
- 39- دنيا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، العدد: 29، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007.
- 40- علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2003)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع ديسمبر 2014، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- 41- فلاح خلف علي الربيعي، أثر السياسات الاقتصادية على المناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة جندول العرب، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2005.
- 42- محمد لجسن علاوي، كريم بوروشة، أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990-2012)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 09، ديسمبر 2015، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.
- د- ملتقيات ومؤتمرات:**
- 43- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، نوفمبر 2003، السنة الثانية.

قائمة المراجع

44- عبد المجيد اونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع وافاق، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18، 2006.

45- مهند السلطان، أحمد بن بكر البكر، دراسة وصفية لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، العدد 3/16، فبراير 2016.

❖ ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ- الملتقيات:

1- Faical Ahmed، Rabah Arezki and Norbert funke، The Composition of capital flow: Issouth Africa Different، IMF، wp05-40، March 2005.

ب- المجلات:

2- Ali T.Sadik ، Ali A. Bolbol، Mobilizing International capital for Arab Economic Development: with Special Refrence to the Role and Determinants of FDI، Arab Economic Journal، No (26)، Vol (10)، winter 2001.

ج- التقارير:

3- UNCTAD، world Investment Report 1998: Trends and Determinants، U.N، New York and Geneva، 1998.

4- UNCTAD، world Investment Report1999: Foreign Direct Investment and the challeng of Development، Geneva and New Yourk، 1999.

❖ ثالثا المواقع الإلكترونية:

1- <https://www.Bank-of-algeriq.dz>.

2- <https://www.data-allbankaldawli.org>.

3- <https://www.ons.dz>

4- <https://www.UNCTAD.org>.

5- برامج إعلامية: برنامج EViews للاقتصاد القياسي.

الملاحق

الملحق رقم (01): معطيات احصائية حول متغيرات الدراسة لفترة 1990-2015

obs	GDP	FDI	G	TAX	IMP	EX
1990	554388.1	4365.200	136500.0	5829.200	138600.1	130300.0
1991	862132.8	8730.400	212100.0	96035.00	199300.0	245900.0
1992	1074696.	3273.900	420131.0	103458.0	250200.0	265400.0
1993	1189725.	249.9830	476627.0	139076.0	269800.0	254000.0
1994	1487404.	364.4830	566329.0	179483.0	368591.1	336045.8
1995	2004995.	2728.250	759617.0	243338.0	577198.9	521433.2
1996	2570029.	29465.10	724609.0	314226.0	615378.8	764843.5
1997	2780168.	28373.80	845196.0	313607.0	593227.9	859257.2
1998	2830490.	66198.26	875739.0	333751.0	637318.1	639080.3
1999	3238198.	31833.22	961882.0	413135.0	766932.5	868125.0
2000	4123514.	47798.94	1178122.	438508.0	880542.0	1697866.
2001	4227113.	116223.4	132128.0	423339.0	930677.5	1550898.
2002	4522773.	69166.59	1550646.	595100.0	1159170.	1605790.
2003	5252321.	96241.75	1690200.	624300.0	125404.1	200895.1
2004	6149117.	118002.3	1891800.	652500.0	1577138.	2462920.
2005	7561984.	195932.0	2052000.	723400.0	1820427.	3569649.
2006	8514839.	181330.4	2453000.	840500.0	1863501.	4149707.
2007	9366562.	288758.0	3102500.	833100.0	2326059.	4402232.
2008	11090022.	310638.5	4191000.	1022100.	3170777.	5298034.
2009	10034255.	116223.4	4246300.	1263300.	3583772.	3525855.
2010	12049493.	240086.0	4512800.	1487800.	3768003.	4610102.
2011	14526600.	280573.2	5853600.	1810400.	4172893.	5658617.
2012	16115400.	161948.9	7058100.	215500.0	4612075.	5979810.
2013	16569300.	181592.3	8482500.	2262800.	5061122.	6527577.
2014	17248897.	386211.1	6799384.	2349900.	5502405.	5252596.
2015	16889982.	285920.6	7186061.	2729600.	7225578.	7779485.

obs	I	MS	TCH	INF
1990	8.750000	343324.0	10.00000	16.70000
1991	11.00000	414745.0	22.51000	25.90000
1992	11.50000	544456.0	21.50000	31.70000
1993	11.50000	584183.0	23.34000	20.50000
1994	17.63000	675928.0	42.89000	29.00000
1995	18.00000	739895.0	52.18000	29.80000
1996	16.33000	84825.00	66.18000	18.70000
1997	14.00000	1003136.	58.41000	5.700000
1998	9.250000	1166476.	60.35000	5.000000
1999	8.500000	1366769.	69.32000	2.600000
2000	8.500000	153914.	75.34000	0.300000
2001	8.000000	2296636.	77.30000	4.200000
2002	8.000000	2727389.	79.68000	1.400000
2003	8.000000	3169324.	77.40000	2.500000
2004	8.000000	3485975.	72.61000	3.900000
2005	8.000000	4534223.	73.37000	1.300000
2006	8.000000	5615945.	72.90000	2.300000
2007	8.000000	649177.0	66.82000	3.600000
2008	8.000000	6718843.	71.18000	4.800000
2009	8.000000	7545280.	72.73000	5.700000
2010	8.000000	8895160.	73.71000	3.900000
2011	8.000000	9666153.	74.11000	4.500000
2012	8.000000	11015135.	77.55000	8.900000
2013	8.000000	11941508.	79.37000	3.200000
2014	8.000000	13663912.	80.88000	2.900000
2015	8.000000	13704511.	100.6900	4.780000

الملحق رقم (02): الإرتباطات الجزئية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي

Correlation Matrix

	GDP	FDI	G	TAX	IMP	EX
GDP	1.000000	0.874279	0.983223	0.858062	0.970641	0.968981
FDI	0.874279	1.000000	0.818321	0.797944	0.823055	0.896380
G	0.983223	0.818321	1.000000	0.833281	0.976629	0.944927
TAX	0.858062	0.797944	0.833281	1.000000	0.901869	0.827081
IMP	0.970641	0.823055	0.976629	0.901869	1.000000	0.946431
EX	0.968981	0.896380	0.944927	0.827081	0.946431	1.000000
I	-0.539093	-0.575538	-0.472558	-0.438846	-0.478063	-0.563822
MS	0.957764	0.780400	0.958401	0.870937	0.965878	0.904926
TCH	0.706494	0.650953	0.637270	0.651042	0.672985	0.718471
INF	-0.539075	-0.586418	-0.443519	-0.485953	-0.456045	-0.555995

	I	MS	TCH	INF
GDP	-0.539093	0.957764	0.706494	-0.539075
FDI	-0.575538	0.780400	0.650953	-0.586418
G	-0.472558	0.958401	0.637270	-0.443519
TAX	-0.438846	0.870937	0.651042	-0.485953
IMP	-0.478063	0.965878	0.672985	-0.456045
EX	-0.563822	0.904926	0.718471	-0.555995
I	1.000000	-0.497376	-0.478450	0.768632
MS	-0.497376	1.000000	0.646317	-0.455938
TCH	-0.478450	0.646317	1.000000	-0.788022
INF	0.768632	-0.455938	-0.788022	1.000000

الملحق رقم (03): نتائج تقدير النموذج اثر مؤشرات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر

Dependent Variable: FDI				
Method: Least Squares				
Date: 02/27/17 Time: 19:14				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-23634.72	19181.48	-1.232164	0.2309
GDP	0.039882	0.011043	3.611544	0.0015
G	-0.058259	0.024223	-2.405161	0.0250
TAX	0.020486	0.027100	0.755939	0.4577
R-squared	0.820271	Mean dependent var		125085.8
Adjusted R-squared	0.795762	S.D. dependent var		115804.9
S.E. of regression	52335.31	Akaike info criterion		24.70937
Sum squared resid	6.03E+10	Schwarz criterion		24.90292
Log likelihood	-317.2218	F-statistic		33.46880
Durbin-Watson stat	1.881500	Prob(F-statistic)		0.000000

الملحق رقم (05): نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الثاني)

Dependent Variable: LFDI Method: Least Squares Date: 02/27/17 Time: 19:17 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-18.35739	3.235324	-5.674051	0.0000
LGDP	2.751503	0.491104	5.602684	0.0000
LG	-0.928047	0.412196	-2.251466	0.0342
R-squared	0.780348	Mean dependent var	10.74121	
Adjusted R-squared	0.761248	S.D. dependent var	2.061360	
S.E. of regression	1.007226	Akaike info criterion	2.960445	
Sum squared resid	23.33361	Schwarz criterion	3.105610	
Log likelihood	-35.48578	F-statistic	40.85564	
Durbin-Watson stat	0.894010	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (04): نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الأول)

Dependent Variable: FDI Method: Least Squares Date: 02/27/17 Time: 19:16 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-24962.79	18922.06	-1.319243	0.2001
GDP	0.043091	0.010099	4.266718	0.0003
G	-0.060289	0.023848	-2.528060	0.0188
R-squared	0.815602	Mean dependent var	125085.8	
Adjusted R-squared	0.799568	S.D. dependent var	115804.9	
S.E. of regression	51845.44	Akaike info criterion	24.65809	
Sum squared resid	6.18E+10	Schwarz criterion	24.80325	
Log likelihood	-317.5552	F-statistic	50.86524	
Durbin-Watson stat	1.787605	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (06): نتائج تقدير النموذج اثر مؤشرات السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر

Dependent Variable: FDI Method: Least Squares Date: 03/10/17 Time: 19:19 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	107421.7	66587.76	1.613235	0.1209
MS	0.016264	4.504158	0.0002	
INF	-2844.967	7171.701	-0.396694	0.6954
	-2753.911	2205.957	-1.248397	0.2250
R-squared	0.678458	Mean dependent var	125085.8	
Adjusted R-squared	0.634612	S.D. dependent var	115804.9	
S.E. of regression	70000.99	Akaike info criterion	25.29104	
Sum squared resid	1.08E+11	Schwarz criterion	25.48460	
Log likelihood	-324.7836	F-statistic	15.47345	
Durbin-Watson stat	1.616523	Prob(F-statistic)	0.000012	

الملحق رقم (08): نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الثاني)

Dependent Variable: LFDI Method: Least Squares Date: 03/10/17 Time: 19:22 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.552399	3.236603	-1.406536	0.1724
LMS	1.048068	0.220872	4.745138	0.0001
R-squared	0.484052	Mean dependent var	10.74121	
Adjusted R-squared	0.462554	S.D. dependent var	2.061360	
S.E. of regression	1.511197	Akaike info criterion	3.737485	
Sum squared resid	54.80919	Schwarz criterion	3.834261	
Log likelihood	-46.58730	F-statistic	22.51633	
Durbin-Watson stat	1.074856	Prob(F-statistic)	0.000079	

الملحق رقم (07): نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الأول)

Dependent Variable: FDI Method: Least Squares Date: 03/10/17 Time: 19:21 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	37118.11	20421.98	1.817557	0.0816
MS	0.020043	0.003278	6.114325	0.0000
R-squared	0.609025	Mean dependent var	125085.8	
Adjusted R-squared	0.592734	S.D. dependent var	115804.9	
S.E. of regression	73903.64	Akaike info criterion	25.33272	
Sum squared resid	1.31E+11	Schwarz criterion	25.42949	
Log likelihood	-327.3253	F-statistic	37.38497	
Durbin-Watson stat	1.401102	Prob(F-statistic)	0.000003	

الملحق رقم (10): نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الرابع)

Dependent Variable: LFDI Method: Least Squares Date: 03/10/17 Time: 19:25 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.460876	0.447625	21.13573	0.0000
MS	2.92E-07	7.19E-08	4.060048	0.0005
R-squared	0.407173	Mean dependent var	10.74121	
Adjusted R-squared	0.382472	S.D. dependent var	2.061360	
S.E. of regression	1.619877	Akaike info criterion	3.876381	
Sum squared resid	62.97607	Schwarz criterion	3.973158	
Log likelihood	-48.39296	F-statistic	16.48399	
Durbin-Watson stat	0.487584	Prob(F-statistic)	0.000453	

الملحق رقم (09): نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الثالث)

Dependent Variable: FDI Method: Least Squares Date: 03/10/17 Time: 19:23 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-785510.3	170991.2	-4.593863	0.0001
LMS	62403.01	11668.77	5.347864	0.0000
R-squared	0.543723	Mean dependent var	125085.8	
Adjusted R-squared	0.524712	S.D. dependent var	115804.9	
S.E. of regression	79837.23	Akaike info criterion	25.48717	
Sum squared resid	1.53E+11	Schwarz criterion	25.58395	
Log likelihood	-329.3332	F-statistic	28.59965	
Durbin-Watson stat	1.686078	Prob(F-statistic)	0.000017	

الملحق رقم (11): نتائج تقدير النموذج اثر مؤشرات السياسة التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر

Dependent Variable: FDI Method: Least Squares Date: 02/27/17 Time: 17:45 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1719.461	35379.61	-0.048600	0.9617
EX	0.056686	0.015543	3.647111	0.0014
IMP	-0.014294	0.017023	-0.839705	0.4101
TCH	56.87632	702.9597	0.080910	0.9362
R-squared	0.809696	Mean dependent var	125085.8	
Adjusted R-squared	0.783745	S.D. dependent var	115804.9	
S.E. of regression	53852.99	Akaike info criterion	24.76654	
Sum squared resid	6.38E+10	Schwarz criterion	24.96009	
Log likelihood	-317.9650	F-statistic	31.20145	
Durbin-Watson stat	2.486127	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (12): نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الأول)

Dependent Variable: FDI Method: Least Squares Date: 02/27/17 Time: 19:09 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-676840.3	217179.6	-3.116500	0.0049
LEX	53114.29	16381.80	3.242275	0.0036
IMP	0.021527	0.010169	2.116837	0.0453
R-squared	0.778609	Mean dependent var	125085.8	
Adjusted R-squared	0.759357	S.D. dependent var	115804.9	
S.E. of regression	56808.48	Akaike info criterion	24.84093	
Sum squared resid	7.42E+10	Schwarz criterion	24.98609	
Log likelihood	-319.9320	F-statistic	40.44424	
Durbin-Watson stat	2.086994	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (13): نتائج تقدير النموذج بعد التعديل (النموذج الثاني)

Dependent Variable: FDI Method: Least Squares Date: 02/27/17 Time: 19:11 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1182749.	131611.3	-8.986684	0.0000
LEX	123261.5	16054.90	7.677505	0.0000
LTCH	-111454.1	36287.09	-3.071452	0.0054
R-squared	0.812416	Mean dependent var	125085.8	
Adjusted R-squared	0.796105	S.D. dependent var	115804.9	
S.E. of regression	52291.42	Akaike info criterion	24.67522	
Sum squared resid	6.29E+10	Schwarz criterion	24.82038	
Log likelihood	-317.7778	F-statistic	49.80599	
Durbin-Watson stat	2.231176	Prob(F-statistic)	0.000000	

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر وتقدير
	الملخص
I	قائمة المحتويات
II	قائمة الجداول
III	قائمة الرموز والمختصرات
IV	قائمة الملاحق
أ- هـ	مقدمة
6	الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي
7	تمهيد
8	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الكمية لسياسات الاقتصادية الكلية
8	المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤشرات الكمية لسياسات الاقتصادية الكلية
8	الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر
8	أولاً: مفهوم الاستثمار
8	ثانياً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
9	ثالثاً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني
10	الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي في البلدان المضيفة
13	الفرع الثالث: المناخ الاستثماري
13	أولاً: المناخ السياسي
13	ثانياً: المناخ الاقتصادي
14	ثالثاً: المناخ الاجتماعي
14	رابعاً: المناخ القانوني
15	الفرع الثالث: المؤشرات الكمية لسياسات الاقتصادية الكلية
16	أولاً: السياسة المالية
16	1- تعريف السياسة المالية
16	2- أهداف السياسة المالية
17	3- المؤشرات الكمية لسياسة المالية
17	3-1- الناتج المحلي الإجمالي
17	3-2- الضريبة
18	3-3- الإنفاق العام
19	ثانياً: السياسة النقدية
19	1- تعريف السياسة النقدية
19	2- أهداف السياسة النقدية
19	3- المؤشرات الكمية لسياسة النقدية
19	3-1- التضخم
20	3-2- عرض النقود
20	3-3- سعر الفائدة

21	ثالثاً: السياسة التجارية
21	1- تعريف السياسة التجارية
21	2- أهداف السياسة التجارية
22	3- المؤشرات الكمية لسياسة التجارة
22	3-1- الصادرات
22	3-2- الواردات
23	3-3- سعر الصرف
24	المطلب الثاني: انعكاسات المؤشرات الكمية لسياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر
24	الفرع الأول: العلاقة بين المؤشرات السياسية المالية والاستثمار الأجنبي المباشر
24	أولاً: أثر الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر
25	ثانياً: أثر الضريبة على الاستثمار الأجنبي المباشر
25	ثالثاً: أثر الإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر
26	الفرع الثاني: العلاقة بين المؤشرات السياسية النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر
26	أولاً: أثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر
26	ثانياً: أثر سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر
27	الفرع الثالث: العلاقة بين المؤشرات السياسية المالية والاستثمار الأجنبي المباشر
27	أولاً: أثر الصادرات على الاستثمار الأجنبي المباشر
28	ثانياً: أثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر
30	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
30	المطلب الأول: الدراسات السابقة
30	الفرع الأول: الدراسات السابقة بالعربية
32	الفرع الثاني: الدراسات السابقة بالأجنبية
33	المطلب الثاني: تعقيب حول الدراسات السابقة
35	خلاصة الفصل الأول
36	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية
37	تمهيد
38	المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة
38	المطلب الأول: طريقة الدراسة
38	الفرع الأول: التعريف بمتغيرات النموذج
38	أولاً: المتغير التابع
38	ثانياً: المتغيرات المستقلة
38	1- الضريبة
38	2- الإنفاق العام
38	3- الناتج المحلي الإجمالي
38	4- التضخم
39	5- سعر الفائدة
39	6- عرض النقود
39	7- الصادرات

39	8- الواردات
39	9- سعر الصرف الحقيقي
39	ثالثاً: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة
39	1- دراسة وصفية لمتغيرات السياسة المالية
42	2- دراسة وصفية لمتغيرات السياسة النقدية
44	3- دراسة وصفية لمتغيرات السياسة التجارية
46	4- دراسة وصفية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
47	الفرع الثاني: النماذج القياسية المراد تقديرها
47	أولاً: نموذج دالة لمؤشرات السياسة المالية
48	ثانياً: نموذج دالة لمؤشرات السياسة النقدية
48	ثالثاً: نموذج دالة لمؤشرات السياسة التجارية
49	الفرع الثالث: مصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية
49	المطلب الثاني: الأدوات التي تستخدمها الدراسة
49	الفرع الأول: طريقة المربعات الصغرى
50	الفرع لثاني: البرامج المستخدمة في الدراسة
51	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها
51	المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية
51	الفرع الأول: الارتباطات الجزئية
51	الفرع الثاني: نموذج يبين العلاقة بين المؤشرات السياسية المالية والاستثمار الأجنبي المباشر
54	الفرع الثالث: العلاقة بين المؤشرات السياسية النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر
56	الفرع الرابع: العلاقة بين المؤشرات السياسية التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر
58	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج
58	الفرع الأول: التفسير الإحصائي لنتائج النماذج المقدره
58	أولاً: نماذج مؤشرات السياسة المالية
60	ثانياً: نماذج مؤشرات السياسة النقدية
61	ثالثاً: نماذج مؤشرات السياسة التجارية
62	الفرع الثاني: التفسير الاقتصادي
62	أولاً: تفسير نماذج مؤشرات السياسة المالية
62	ثانياً: تفسير نماذج مؤشرات السياسة النقدية
63	ثالثاً: تفسير نماذج مؤشرات السياسة التجارية
64	الفرع الثالث: مناقشة نتائج الدراسة
65	خلاصة الفصل الثاني
67	خاتمة
72	المراجع
77	الملاحق
81	الفهرس

شَرَحَ مُحَمَّدٌ وَرَبُّهُ